وحدة المعلومات المالية
Financial Intelligence Unit

إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في الأنشطة غير المشروعة

تقرير تحليل استراتيجي

مارس 2023

وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة - صندوق بريد 854 - البرج الدولي - شارع الكرامة، أبوظبي.

رقم الهاتف: +97126919955

البريد الإلكتروني: uaefiu@uaefiu.gov.ae

إخلاء المسؤولية

جميع نتائج هذا التقرير ومحتوياته هي ملك لوحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة أو الكيانات المعنية للبيانات المستخدمة في هذه الوثيقة. ولا يجوز إعادة إصدار هذه الوثيقة أو توزيعها أو نسخها أو تعديلها أو إنشاء أعمال مشتقة منها أو إجراء أي تعديل بأي شكل من الأشكال لاستغلال أو تغيير محتواها وهويتها.

لأي استفسارات بخصوص هذه الوثيقة، يرجى التواصل على البريد الإلكتروني:.rsas@uaefiu.gov.ae

الملخص التنفيذي

أصدرت وحدة المعلومات المالية على مدار العامين الماضيين عددًا من تقارير التحليل الاستراتيجي حول عدة قضايا من بينها إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في عمليات غسل الأموال، وغسل الأموال القائم على التجارة، وغسل الأموال الاحترافي، وغسل العائدات الأجنبية من الجريمة، وإساءة استخدام تجارالمعادن الثمينة والأحجار الكريمة في الأنشطة غير المشروعة. ويتوسع هذا التقرير في التحليل الاستراتيجي عن التقرير السابق لتحديد المزيد من التصنيفات والأنماط المتعلقة بإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في الأنشطة غير المشروعة. وتستند نتائج هذا التقرير إلى 14 فرضية مستمدة من التقييم الوطني للمخاطر في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقييم مخاطر الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، والأنماط المرصودة على مستوى العالم والمنشورة على شكل دراسات حالات من قِبل دول أخرى.

تلقت وحدة المعلومات المالية خلال الفترة **من 1 يناير 2021 إلى 31 ديسمبر 2022** عدد **13910** من أصل **48416** تقرير معاملة مشبوهة تشير إلى ضلوع كيانات اعتبارية في عمليات مشبوهة. ومن بين تقارير المعاملات المشبوهة البالغة **13910**، كان **6461** تقرير مرتبط ارتباطًا مباشرًا بكيانات اعتبارية إما كمشتبه بها في التقرير أو طرف ذات علاقة (سواء أكانت مرسلة أو مستلمة للاموال أو كليهما). فضلاً عن ذلك، تم تلقي **1694** من أصل **8503** تقاريرأنشطة مشبوهة خلال نفس الفترة التي وجد فيها ارتباط بكيانات اعتبارية إما كمشتبه بها في التقرير أو طرف ذات علاقة أو كليهما. ومن بين تقارير الحالات المشبوهة المذكورة، قامت وحدة المعلومات المالية بإحالة عدد **202** قضية الى سلطات انفاذ القانون، مع الملاحظة أن الإحاله قد تضم تقريرًا مشبوهًا واحدًا أو أكثر. وشكلت الإحالات المتعلقة بالكيانات الاعتبارية ما يقارب **57**٪ من مجموع الإحالات التي تم الإبلاغ عنها.

قام فريق التحليل الاستراتيجي بتحليل دقيق لمجموعة تتكون من **819** تقرير معاملات مشبوهة / تقرير أنشطة مشبوهة والتي تمثل 10٪ من إجمالي **8155** تقرير معاملات مشبوهة / تقرير أنشطة مشبوهة مرتبطة بالأشخاص الاعتبارية خلال الفترة قيد الدراسة. ذلك بالإضافة إلى **80** تقريرًا يتعلق بأنشطة الدول عالية المخاطر تم استلامها من مسجلي الشركات داخل دولة الامارات، وكذلك **157** تقريرًا متعلق بالتعاون الدولي (وتضم التقارير الواردة مثل الافصاحات التلقائية وطلبات الاستعلام، بالاضافة الى التقارير الصادرة مثل الافصاحات التلقائية وطلبات الاستعلام للحصول على معلومات من دول اخرى)، والتي تمثل 10٪ من إجمالي تقارير التعاون الدولي المرتبطة بالكيانات الاعتبارية خلال الفترة قيد الدراسة.

وتناول التحليل لتحديد الحالات المتعلقة بارتباط أشخاص اعتبارية أجنبية بكيانات محلية (والذي يتماشى مع توجيهات مجموعة العمل المالي بشأن التوصية رقم 24)، وكذلك حالات متعلقة باحتمالية ضلوع شخص سياسي أجنبي. علاوة على ذلك، تناول التحليل الحالات التي لوحظت فيها صعوبة في تحديد المستفيد الحقيقي أو استخدام هيكل تشكيلي معقد لإخفاء معلومات المستفيد الحقيقي النهائي. وأشار 28% من إجمالي تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة التي تم تحليلها إلى صعوبة تحديد المستفيدين الحقيقيين النهائيين بشكل كامل، و**7**٪ منها سلطت الضوء على توظيف هياكل قانونية معقدة. وكانت الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمؤسسات الفردية هي الأشكال القانونية الأكثر شيوعًا في الكيانات المبلغ عنها في التقارير، وبلغت **78**٪ و**13**٪، على التوالي.

علاوة على ذلك، وجد التحليل أن **59٪** من الكيانات المذكورة في التقارير التي تم تحليلها تأسست في البر الرئيسي للدولة، بينما أنشئت 39٪ منها في المناطق الحرة. وأشار التحليل أيضًا إلى وجود سمات أخرى للكيانات مثل مكان التسجيل (أمين السجل) والجنسيات وأنشطة الأعمال الأكثر شيوعًا المذكورة في تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة المذكورة أعلاه.

وتشكل التصنيفات التالية ومؤشرات المخاطر المرتبطة بها النتائج الرئيسة للتحليل، التي تتطلب تدابير فعالة لاحتواء المخاطر:

1- احتمال إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية ككيانات واجهة أو صورية في أنشطة غير مشروعة.

2- احتمال إساءة استخدام الهياكل/الشركات 'الخارجة عن الحدود' (الأوفشور) في أنشطة غير مشروعة.

3- إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في أنشطة احتيالية.

4- احتمال إساءة استخدام الوسطاء المهنيين (الأعمال والمهن غير المالية المحددة) في تسهيل إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في دولة الإمارات.

5- احتمال إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في نقل الأموال عبر الحدود.

6- إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في أنشطة حوالات غير مرخصة.

7- إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في غسل الأموال القائم على التجارة.

8- احتمال إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في غسل عائدات التهرب الضريبي.

9- احتمال إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في تمويل انتشار التسلح.

10- احتمال إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في التهرب من العقوبات.

تم تأكيد الفرضيات المذكورة أعلاه من خلال تحليل البيانات التي تم استعراضها وتضمنت احتمال إساءة استخدام كيانات قانونية محلية لتمرير الاموال أو تمويه مصادرها غير المعلومه. وفي الوقت نفسه، لم تؤكد البيانات بعض الفرضيات، مثل احتمال إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في الإتجار بالبشر، تمويل الإرهاب، إساءة الترتيبات القانونية، وكذلك احتمال قيام المنظمات غير الهادفة للربح بإساءة استخدام الترتيبات القانونية والآليات المؤسسية ويرجع ذلك إلى انخفاض عدد تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة المتلقاة المرتبطة بهذه الفرضيات. ومع ذلك، تطرق التقرير إلى بعض الملاحظات الخاصة بهذه الاحتمالات؛ وبالتالي، لا يُعد عدم وجود نتائج حول هذه الأنماط على أنه غياب لمثل هذه الأنشطة غير المشروعة.

مقدمة

على الرغم من أن الأشخاص الاعتبارية[1] تلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد العالمي، فإن الآليات المؤسسية[2] يُساء استخدامها في الخطط والأنشطة غير المشروعة المختلفة، بما في ذلك الاحتيال والتهرب الضريبي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. في مثل هذه الحالات، يهدف المجرمون والإرهابيون إلى إخفاء هويتهم وعائداتهم غير المشروعة باستخدام الأشخاص الاعتبارية ذات الهياكل القانونية المعقدة عبر الحدود. في عام 2003، عززت مجموعة العمل المالي (فاتف) معاييرها الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال التأكيد على أهمية تحديد معلومات المستفيد الحقيقي وضرورة التحقق منها.[3] ولاحقًا في عام 2012، عملت مجموعة العمل المالي على تطوير معاييرها الدولية لضمان الإفصاح عن معلومات المالك المستفيد[4] والشفافية العالمية للأشخاص والترتيبات الاعتبارية.[5] وكانت هذه بالإضافة إلى المعايير الدولية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن إجراءات المستفيد الحقيقي.[6] وفي الآونة الأخيرة، قامت مجموعة العمل المالي بمراجعة توصياتها مرة أخرى لضمان توافر *معلومات كافية ودقيقة و محدثة عن المستفيد الحقيقي و المسيطر على الأشخاص الاعتبارية، والتي يمكن الحصول عليها أو الوصول إليها بسرعة وكفاءة وفي الوقت المناسب من قبل السلطات المختصة، إما من خلال سجل المستفيدين الحقيقيين أو من خلال آلية بديلة*.

وامتثالاً للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أصدرت دولة الإمارات المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة، وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (58) لسنة 2020 في شأن تنظيم إجراءات المستفيد الحقيقي، هذا بالإضافة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (53) لسنة 2021 بشأن الجزاءات الإدارية المترتبة على مخالفي أحكام قرار مجلس الوزراء رقم 58 لسنة 2020، وكذلك توجيهات أخرى من قبل الجهات الرقابية بما في ذلك تعاميم وزارة الاقتصاد وتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن "المؤسسات المالية المرخصة التي تقدم الخدمات للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية".

وفي حين أصدرت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات تقرير التحليل الاستراتيجي الأول لها حول أنماط استغلال الأشخاص الاعتبارية في عام 2021، فإن هذا التقرير يضيف للأنماط المحددة سابقًا لتشمل فرضيات وسيناريوهات مختلفة لتعزيز فهم سبل استغلال الآليات المؤسسية ودمجها في أنشطة غير مشروعة. ويتفق هذا التقرير مع أحدث إرشادات مجموعة العمل المالي بشأن المستفيد الحقيقي للأشخاص الاعتبارية (الصادرة في مارس 2023)، والتي تتطلب تحديد أكثر الأنماط شيوعًا فيما يتعلق بانتهاكات الأشخاص الاعتبارية المحلية وعلاقتها المحتملة بهياكل أجنبية.[7] وعلى هذا النحو، يوضح هذا التقرير كيف يتم إخفاء المستفيد الحقيقي باستخدام مختلف الهياكل القانونية والوسطاء وأطراف ثالثة. ويشمل ذلك الوسطاء المهنيين مثل الشركات القانونية والمحاماة وشركات مراجعة وتدقيق الحسابات ومقدمي خدمات الشركات وشركات الاستشارات والإدارة. وبالاعتماد على

---

[1] يُستخدم مصطلح "الأشخاص الاعتبارية" بالتبادل مع "الكيانات القانونية"، ويشير إلى "أي كيانات غير الأشخاص الطبيعيين التي يمكنها إقامة علاقة عميل دائمة مع مؤسسة مالية أو امتلاك ممتلكات. ويمكن أن يشمل ذلك الشركات أو الهيئات الاعتبارية أو المؤسسات أو الشراكات أو الجمعيات وغيرها من الكيانات المماثلة ذات الصلة ".

[2] تشير الآليات المؤسسية إلى الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، على سبيل المثال الشركات والصناديق الائتمانية والمؤسسات والشراكات وأنواع أخرى من الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، كما هو مُعرف في مصطلحات توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف).

[3] التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي2003 .

[4] يشير المستفيد الحقيقي إلى "الشخص الطبيعي الذي يمتلك أو يتحكم في النهاية في العميل و/أو الشخص الطبيعي الذي يتم إجراء المعاملة نيابة عنه. كما يشمل الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون سيطرة فعلية نهائية على شخص اعتباري. ولا يكون المستفيد الحقيقي سوى شخص طبيعي، والمستفيد الحقيقي لشخص معنوي معين يمكن أن يكون أكثر من شخص طبيعي".

[5] مجموعة العمل المالي (2012) *المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب*، التوصيتان 24 و25.

[6] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2016).

[7] مجموعة العمل المالي (2023) " المستفيد الحقيقي للشخصيات الاعتبارية".

فرضيات مختلفة وتقييم مخاطر الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، تم وضع عدد من مؤشرات المخاطر التي تحدث بشكل متكرر والمرتبطة باحتمال إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية، بما في ذلك أمثلة لدراسات حالة.

الهدف

في إطار خطة التحليل الاستراتيجي لوحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات وتماشيًا مع الجهود المستمرة للوحدة لتعزيز فهم وتحديد أنماط جرائم غسل الأموال / تمويل الإرهاب المحتملة، تقدم الوحدة تقريرها الثاني حول "إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في الأنشطة غير المشروعة."

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم النتائج ذات الصلة من التحليل الاستراتيجي بناءً على النطاق الواسع للبيانات الواردة من الجهات المعنية والكيانات المبلِّغة لوحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات، وسوف يغطي التقرير الأغراض التالية:

- توسيع نطاق التحليل الاستراتيجي السابق حول إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ليتضمن مجموعة متنوعة من الفرضيات والسيناريوهات الإضافية.
- تحديد الأنماط الجديدة المتعلقة بإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وضع مؤشرات المخاطر المرتبطة بالأنماط المحددة، إلحاقًا لمؤشرات المخاطر السابقة التي وضعت في عام 2021.
- تقديم أمثلة لحالات تؤكد مؤشرات المخاطر الرئيسة.
- تعزيز مستوى الوعي والمعرفة من خلال تبادل النتائج وإجراء جلسات توعية مع القطاعين العام والخاص.

المنهجية

يوضح التقرير الأنماط والتصنيفات المحتملة المتعلقة بإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في الفترة من 1 يناير 2021 إلى 31 ديسمبر 2022. وضع قسم البحوث والتحليل الاستراتيجي سيناريوهات مختلفة لإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في الأنشطة غير المشروعة بناءً على التقييم الوطني للمخاطر لدولة الإمارات، وتقييم مخاطر الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، بالإضافة إلى تقارير مجموعة العمل المالي، بما في ذلك دراسات الحالة المنشورة في دول أخرى. بعد ذلك، شرع قسم البحوث والتحليل الاستراتيجي في اختبارها، كما هو موضح لاحقا في هذا التقرير. تتكون السيناريوهات والفرضيات الموضوعة مما يلي:

1- احتمال إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية ككيانات واجهة أو صورية في أنشطة غير مشروعة.

2- احتمال إساءة استخدام الهياكل/ الشركات 'الخارجة عن الحدود' (الأوفشور) في أنشطة غير مشروعة.

3- احتمال إساءة استخدام الترتيبات القانونية في أنشطة غير مشروعة.

4- احتمال إساءة استخدام الآليات المؤسسية من قبل المنظمات غير الربحية.

5- احتمال إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية لأغراض الإتجار بالبشر.

6- إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في أنشطة احتيالية.

7- احتمال ضلوع الوسطاء المهنيين (الأعمال والمهن غير المالية المحددة) في تسهيل إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في دولة الإمارات.

8- احتمال إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في نقل الأموال عبر الحدود.

9- إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في أنشطة حوالات غير مرخصة.

10- إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في غسل الأموال القائم على التجارة

11- إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في غسل عائدات التهرب الضريبي.

12- احتمال إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في تمويل الإرهاب.

13- احتمال إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في تمويل انتشار التسلح.

14- إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية للتهرب من العقوبات أو لإخفاء هوية شخص أو كيان خاضع لعقوبات.

يوضح التحليل في هذا التقرير إلى أي مدى كانت الفرضيات سائدة وكيف يتم إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في دولة الإمارات. وتُستمد البيانات المستخدمة من المعلومات المتاحة والتي يمكن الوصول إليها في قواعد بيانات وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات، وخاصة تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة، بالإضافة إلى التقارير المتعلقة بنشاط البلدان العالية المخاطر التي تم استلامها من مسجلي الشركات، والتقارير المتعلقة بالتعاون الدولي (تقارير الإفصاحات التلقائية الواردة، والطلبات الواردة للحصول على معلومات، وتقارير الإفصاحات التلقائية الصادرة، والطلبات الصادرة للحصول على معلومات)، إلى جانب البيانات والمعلومات الأخرى التي يتم الحصول عليها من الأطراف المعنية المحلية، مثل سلطات إنفاذ القانون بما في ذلك الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ، وزارة الاقتصاد، وزارة تنمية المجتمع، سوق أبوظبي العالمي، مركز دبي المالي العالمي، ووالدوائر المعنية بتسجيل شركات الأوفشور.

ويتم شرح العملية المنهجية لجمع البيانات وتحليلها في **الرسم البياني 1**

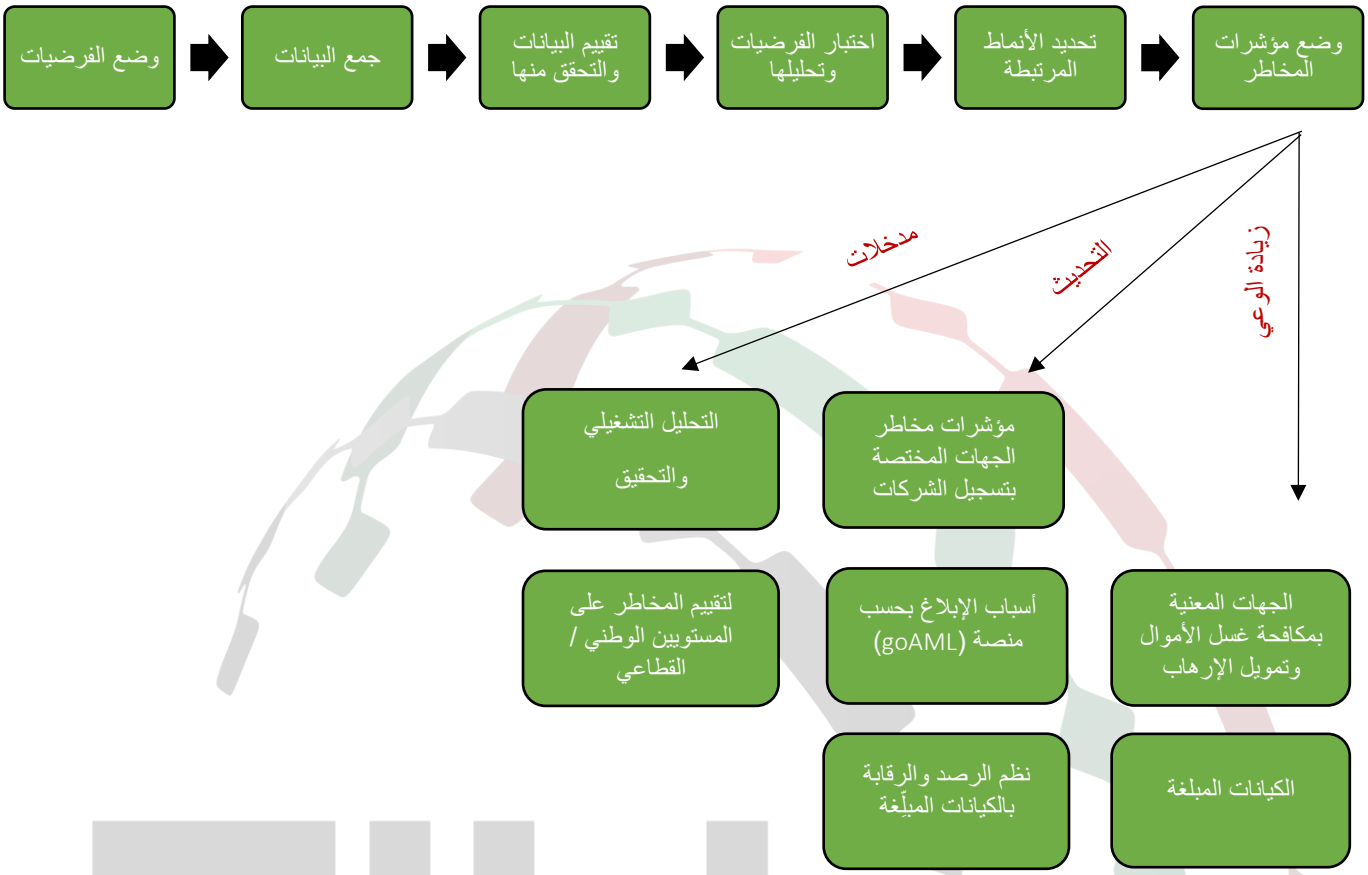

الرسم البياني 1 - *منهجية التحليل الاستراتيجي*

نظرة عامة على البيانات والمعلومات ذات الصلة التي يقوم عليها التحليل

يلقي هذا الجزء نظرة ثاقبة على البيانات والمعلومات التي تم جمعها والتي يستند إليها التحليل في هذا التقرير، ويشير إلى عوامل مخاطر محتملة مختلفة بناءً على نتيجة التحليل. وارتبطت بعض السمات—مثل جنسيات الأشخاص المرتبطين بالكيانات موضوع التحليل، وجهات الاختصاص ذات الصلة، وأنواع أو أشكال الكيانات القانونية—بالأنماط الإجرامية ومؤشرات المخاطر المحددة في قسم لاحق من هذا التقرير. وفيما يلي تلخيص لنتيجة البيانات المذكورة:

1- المعلومات والبيانات الواردة من وزارة الاقتصاد

وفقًا للمعلومات الواردة من وزارة الاقتصاد، كان العدد الإجمالي للكيانات المسجلة في دولة الإمارات **695728** (حتى نهاية عام 2022)، منها **75.4**٪ سُجلت في البر الرئيسي و**24.6**٪ سُجلت في المناطق الحرة.

ومقارنة بالبيانات التي تم جمعها سابقًا من قِبل وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات في عام 2021، شهد عدد الكيانات المسجلة بين سبتمبر 2021 وديسمبر 2022، زيادة إجمالية تقارب 22.1٪. ولوحظت غالبية الزيادة في عدد الكيانات المسجلة في **المناطق الحرة المالية**، وتشكل أكثر من 224.6٪، تليها الكيانات المسجلة في **المناطق الحرة التجارية** بزيادة 33.18٪، في حين أن عدد الكيانات المسجلة في البر الرئيسي زاد بنسبة 17.8٪.

الرسم البياني 2- *النسبة المئوية للكيانات القانونية المؤسسة في دولة الإمارات، بما في ذلك جهات الاختصاص*

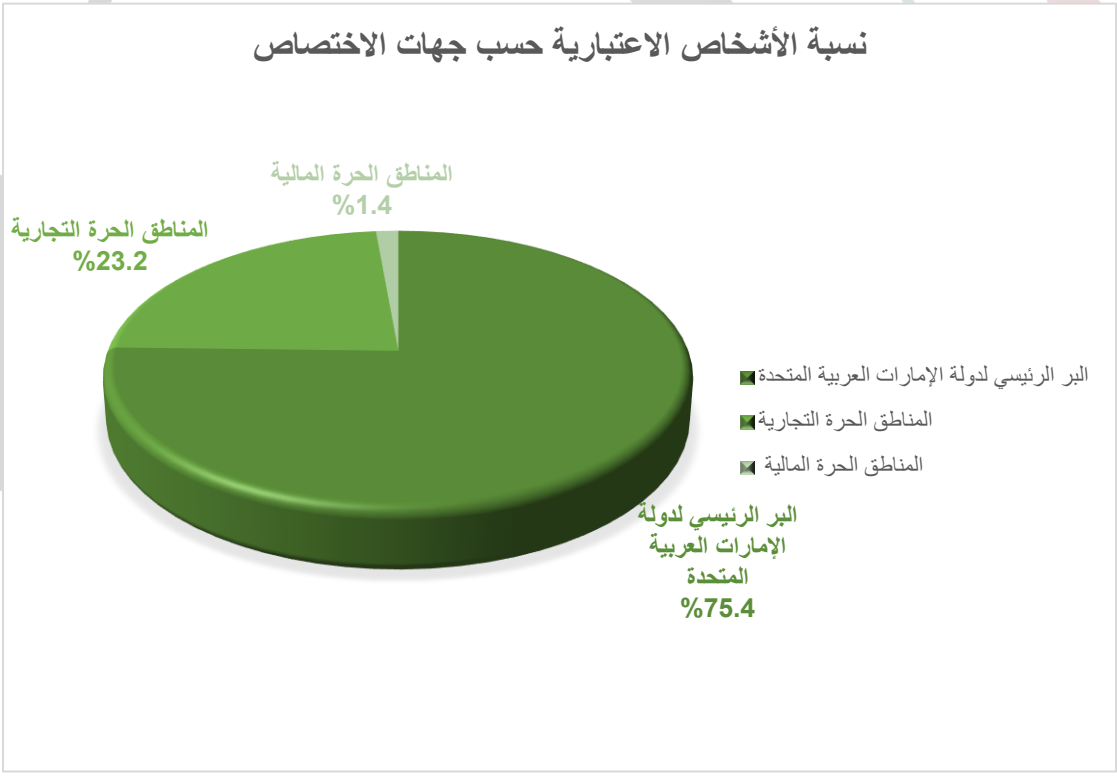

الجدول 1 - *عدد الكيانات القانونية في دولة الإمارات حسب جهات الاختصاص (اعتبارًا في ديسمبر 2022)*

دولة الإمارات	عدد الأشخاص الاعتبارية	نسبة مئوية (٪)
البر الرئيسي لدولة الإمارات	524,667	75.4%
المناطق الحرة التجارية	161,279	23.2%
المناطق الحرة المالية	9,782	1.4%
المجموع	695,728	100%

وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، تم تأسيس غالبية الكيانات القانونية في دبي وأبو ظبي، تليها الإمارات الأخرى.

الرسم البياني 3 - *نسبة الكيانات القانونية المؤسسة في الإمارات المحلية.*

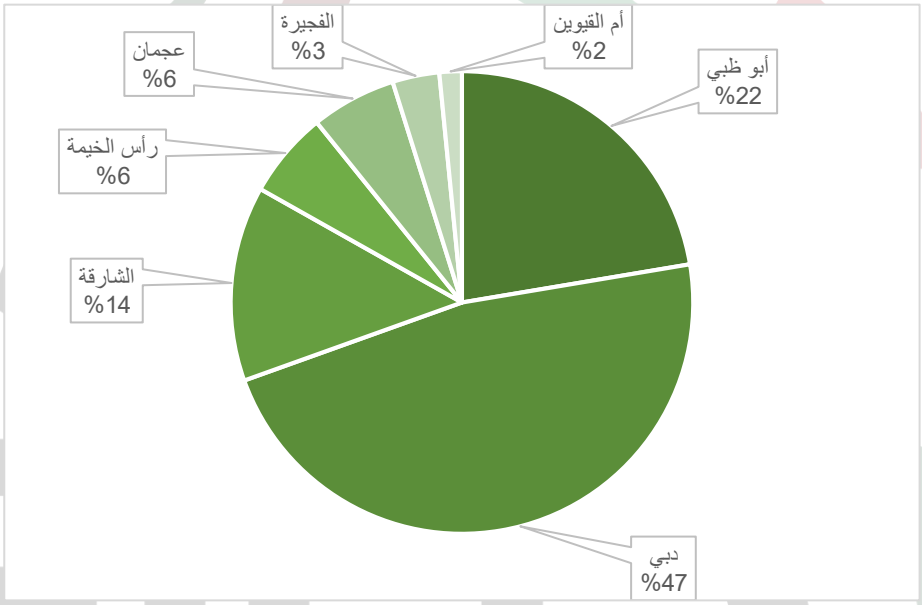

وفي إطار الدور الإشرافي لوزارة الاقتصاد في تنفيذ التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالكيانات القانونية وفي تحسين شفافية المعلومات المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين، فرضت وزارة الاقتصاد حتى تاريخه **125 غرامة** قيمتها **9.4 مليون درهم إماراتي، و18** عقوبة إدارية، **وأصدرت 42** تحذيرًا بشأن الأشخاص الاعتباريين الذين قاموا بخرق التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2- البيانات والمعلومات ذات الصلة بالترتيبات القانونية والمنظمات غير الربحية

تلقت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات عددًا محدودًا من تقارير الحالات المشبوهة التي ثبت فيها ضلوع كيانات قانونية (مثل الصناديق الائتمانية أو المؤسسات أو صناديق إدارة الأصول أو الثروات). ويتم بشكل أساسي تأسيس الكيانات القانونية في في دولة الإمارات في المنطقتين الحرتين الماليتين (**سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي**). هذا بالإضافة إلى المرسوم

بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 19 لسنة 2020 بشأن الصناديق الائتمانية، وتنظيم الصناديق الائتمانية الداخلية (في البر الرئيسي) وإقرار حقوق الملكية على الأصول الداخلية في دولة الإمارات، ولا سيما الشركات المملوكة للعائلات. وتجدر الإشارة إلى أن قانون الصناديق الائتمانية الإماراتي لا ينطبق على الصناديق الائتمانية التي يتم إنشاؤها في سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي.

ووفقًا للمعلومات الواردة من **مركز دبي المالي العالمي**، كان هناك **293** مؤسسة مسجلة و8 **صناديق ائتمانية** (أجنبية)، و**20 جهة مقدمة لخدمات الشركات** اعتبارًا في ديسمبر 2022. وكان العدد الإجمالي للشركات النشطة في مركز دبي المالي العالمي **4377** (وفقًا لموقع مركز دبي المالي العالمي اعتبارًا في 2023/03/13). وفي مركز دبي المالي العالمي، يمكن إنشاء المؤسسات لأغراض خيرية أو غير خيرية (على سبيل المثال، تخطيط الميراث العائلي) أو لتقديم مزايا لأشخاص محددين. بينما تستخدم الصناديق الائتمانية لحماية الأصول، وتخطيط التعاقب الوظيفي، والحفاظ على الثروة. وفي هذه الترتيبات، يحتفظ الوصي (شركة أو مؤسسة مالية في مركز دبي المالي العالمي) بالملكية القانونية للممتلكات التي عليها وصايا، بينما تظل الملكية المستفيدة مع المستفيدين.

وفي **سوق أبوظبي العالمي**، تقدم المؤسسات وظائف مختلفة، بما في ذلك إدارة الثروات والمحافظة عليها، وتخطيط التعاقب الأسري، والتخطيط الضريبي، وحماية الأصول، وهيكلة الشركات. وعلى الرغم من أن المؤسسات تتشابه مع الصناديق الائتمانية، إلا أن بعض السمات تكون أقرب إلى الشركة، مثل التأسيس بشخصية اعتبارية منفصلة والاحتفاظ بأصول باسمها نيابة عن المستفيدين. ووفقًا للمعلومات المتاحة من ' سلطة التسجيل' في سوق أبوظبي العالمي، تم تسجيل **184 مؤسسة**، منها **5 مؤسسات** '**غير نشطة**' و27 '**أُلغي تسجيلها**' أو '**تم حلها**'.

ووفقًا لمجموعة العمل المالي، فإن المنظمة غير الربحية هي "شخص أو ترتيب أو منظمة اعتبارية تشارك بشكل أساسي في جمع الأموال أو صرفها لأغراض مثل الأعمال الخيرية أو الدينية أو الثقافية أو التعليمية أو الاجتماعية أو الأخوية، أو لتنفيذ أنواع أخرى من أعمال الخير."[8] وفي دولة الإمارات، تُعرّف الجمعيات غير الربحية بأنها "كل جماعة ذات تنظيم لها صفة الاستمرار لمدة محددة أو غير محددة تؤلف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو ترتيب قانوني غير هادفة للربح تقوم بجمع أو تلقي أو صرف أموال لأغراض خيرية أو دينية أو ثقافية أو تعليمية أو اجتماعية أو تضامنية أو غيرها من أغراض البر".[9]

وعلى غرار ما أشير إليه سابقًا، تلقت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات عددًا محدودًا من تقارير الحالات المشبوهة تتعلق بضلوع منظمات غير ربحية في أنشطة غير مشروعة. في الوقت نفسه، أشارت البيانات الواردة من **وزارة تنمية المجتمع** إلى **820 منظمة غير ربحية** مسجلة في دولة الإمارات، كما هو موضح في الجدول 6 الذي يوضح أن المنظمات غير الربحية المسجلة في الإمارات مرخصة بشكل أساسي من قبل وزارة تنمية المجتمع ومركز دبي المالي العالمي، يليه هيئة تنمية المجتمع في دبي، والمدينة العالمية للخدمات الإنسانية، وسوق أبوظبي العالمي، ودائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.

[8] مجموعة العمل المالي (2015).

[9] مرسوم بقانون اتحادي رقم 26 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لسنة 2018 بشأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، ص4.

3- البيانات والمعلومات المتعلقة بالكيانات 'الخارجية' (الأوفشور)

يتم التعرف على الكيانات الخارجية (الأوفشور) على أنها عالية المخاطر بطبيعتها فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقًا لتقييم مخاطر الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية. وتبين أنه من السهل نسبيًا إنشاء الكيانات الخارجية (الأوفشور) داخل دولة الإمارات كونها جاذبة للمستثمرين العالميين لأنها معفاة من الضرائب. وقد لوحظ الشيء ذاته أيضًا في هذا التقرير مع أنماط مختلفة محتملة تتعلق بإساءة استخدام الهياكل الخارجية (الاوفشور) في أنشطة مشبوهة. وأكد كل من تقييم مخاطر الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية والعينة التي تم تحليلها في هذا التقرير على الخاصية الخارجية المرتبطة بالكيانات الأجنبية، والتي تزيد من صعوبة تتبع أو تحديد المصدر المشروع للأموال.

وفي دولة الإمارات، هناك **ثلاث هيئات** فقط تسجل الكيانات الخارجية (الأوفشور)، وهي: **المنطقة الحرة بجبل عليّ (جافزا)، ومنطقة عجمان الحرة، ومركز رأس الخيمة للشركات الدولية، والتي تتضمن إجمالي 9379 كيان مسجل (أوفشور)، وذلك حتى ديسمبر 2022**. وبشكل عام، لا يتم إصدار رخصة تجارية للكيانات الخارجية بل فقط شهادة تأسيس؛ وهذا يعني أن الشركة الخارجية لا يمكنها القيام بأي نشاط تجاري داخل دولة الإمارات. ومع ذلك، يسمح مركز الشركات الدولية في رأس الخيمة للمستثمرين بإنشاء هيكل مؤسسي يسمح للشركات الخارجية بالقيام بأنشطة تجارية في إمارة رأس الخيمة من خلال إنشاء شركات تابعة لدى **دائرة التنمية الاقتصادية في رأس الخيمة**.

4- البيانات والمعلومات ذات الصلة المتوفرة في قاعدة بيانات وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات

بناءً على البيانات المستخرجة من نظام الإبلاغ بوحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات "goAML" خلال فترة المراجعة من **1 يناير 2021** إلى **31 ديسمبر 2022**، تلقت وحدة المعلومات المالية **13910** من أصل 48416 تقريرًا عن معاملات مشبوهة تشير إلى ضلوع كيانات قانونية في معاملات مشبوهة. ومن بين العدد 13910 تقارير معاملات مشبوهة، كان هناك 6461 تقريرًا مرتبطًا بشكل مباشر بضلوع كيان اعتباري سواء كموضوع للتقرير أو طرف مقابل (سواء كمرسل أو متلقٍ أو كليهما). بالإضافة إلى ذلك، تم استلام 1694 من أصل 8503 تقارير أنشطة مشبوهة خلال نفس الفترة التي شهدت ضلوع كيان اعتباري سواء كموضوع للتقرير أو طرف مقابل أو كليهما.

ويتعين على جميع الجهات المبلِّغة أن تختار من قائمة محددة مسبقًا في نظام الإبلاغ ما لا يقل عن '**سبب إبلاغ**' واحد يصف المخاوف/الشبهة الأساسية والسبب وراء قيام الجهة المبلِّغة برفع مثل هذا التقرير إلى وحدة المعلومات المالية. ويوضح الجدول التالي أهم أسباب الإبلاغ التي استخدمتها الجهات المبلغة في تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة المستلمة التي تشير إلى ضلوع الكيانات القانونية.

الجدول 2 – *أسباب الإبلاغ التي استخدمتها الكيانات المبلغة*

مسلسل	سبب الإبلاغ	عدد التقارير
1	عدم وجود وثائق مناسبة لإثبات المعاملات.	2683
2	نشاط المعاملات (القيود الدائنة و/أو المدينة) غير المتسق مع العمل المزعوم أو النشاط التجاري أو النشاط المتوقع للعميل، أو عندما تفتقر المعاملات إلى نشاط تجاري أو غرض قانوني واضح.	1625
3	المعاملات التي لا تتوافق مع النشاط العادي للحساب.	1166
4	احتيال الرسوم المسبقة / التصيد الاحتيالي أو الاحتيال عبر البريد الإلكتروني / الاحتيال المتعلق بالميراث / الاحتيال عبر الجوائز المزيفة / الاحتيال العاطفي	980

5	يُظهِر الحساب سرعة عالية في حركة الأموال، لكنه يحافظ على أرصدة يومية منخفضة في البداية والنهاية.	775
6	لا يوجد مبرر تجاري أو مبررات اقتصادية للمعاملات.	740
7	المعاملة غير مبررة اقتصاديًا بالنظر إلى عمل صاحب الحساب أو مهنته.	568
8	الحساب الذي يتلقى تحويلات الأموال الإلكترونية الواردة ثم بعد ذلك بوقت قصير يقوم بإجراء تحويلات برقية صادرة أو سحوبات نقدية أقل قليلًا من التحويلات الإلكترونية الواردة	373
9	المعاملات في المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (بما في ذلك المجوهرات والساعات) مع الكيانات / الشركات في معاملات تساوي أو تتجاوز 55000 درهم إماراتي أو ما يعادلها بعملات أخرى، نقدًا أو من خلال التحويل البنكي	344
10	يقوم العميل بإجراء العديد من الإيداعات النقدية بمبالغ صغيرة في أجهزة الصراف الآلي.	320
11	تقارير إعلامية سلبية أو أخبار سلبية تفيد بأن صاحب الحساب مرتبط بجرائم مزعومة أو على صلة بمجرمين.	223
12	لا توجد علاقة عمل واضحة بين الأطراف والمعاملات.	211
13	يستخدم العميل حسابًا شخصيًا لأغراض تجارية.	202
14	الاحتيال - طلب استرجاع أموال	149
15	يتم نقل الأموال المودعة بسرعة إلى خارج الحساب عبر طرق دفع تتعارض مع الغرض المحدد للحساب.	138
16	المعاملات في المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (بما في ذلك المجوهرات والساعات) مع الأفراد غير المقيمين للمعاملات النقدية	138
17	وثائق ملف غير صحيحة / غير كاملة، بما في ذلك إحجام المقترض/المشتري عن تقديم مزيد من المعلومات و/أو الوعود التي لم يتم الوفاء بها بتقديم مزيد من المعلومات.	129
18	تم فصل هاتف المنزل أو العمل الخاص بالعميل.	115
19	الاحتيال - طلب استرجاع الأموال – دولي	107
20	حساب إيداع تم فتحه حديثًا به قدر غير عادي من النشاط، مثل الاستفسارات عن الحساب، أو مبالغ كبيرة أو عدد كبير من تحويلات الأموال الإلكترونية الواردة	97

وفقًا للبيانات المستخرجة، أبرزت الأنشطة التجارية للكيانات موضوع التقرير بعض المخاوف المتعلقة بكفاية وتوافر البيانات التي تم ملؤها من قبل الجهات المبلغة. فكما هو موضح في (**الجدول 3**)، كان النشاط التجاري الأكثر ذكرًا بواسطة الجهات المبلغة "**غير معروف**" أو "**آخر**"، مما يشير إلى أن معظم الجهات المبلغة لا تقدم معلومات كافية أو محدَّثة أثناء الإبلاغ بتقرير الحالات المشبوهة. بالإضافة إلى ذلك، تبين أن غالبية الشركات المرتبطة بالكيانات القانونية التي تم الإبلاغ عنها مرتبطة بتجارة ' **البيع بالجملة**' **التجزئة**'، و**المعادن الثمينة والأحجار الكريمة**'، و**الأغذية والمشروبات**'، و**الإنشاءات**'، و**العقارات**'.

الجدول 3 - *الأنشطة التجارية المرتبطة بالكيانات القانونية المبلغ عنها*

مسلسل	النشاط التجاري	إجمالي عدد تقارير الحالات المشبوهة
1	غير معروف (لم تحدده الجهه المبلِّغة)	3156
2	تجارة الجملة، باستثناء المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	1207
3	تجارة التجزئة، باستثناء المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	664
4	تجارة المجوهرات والألماس والأحجار الكريمة بالجملة	393
5	أنشطة الخدمات المالية، باستثناء تمويل التأمين والمعاشات	263

6	أنشطة خدمات المأكولات والمشروبات	222
7	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	209
8	تشييد المباني	171
9	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية الأخرى	151
10	الأنشطة الإدارية المكتبية، والدعم المكتبي والأنشطة الأخرى التي تدعم الشركات	101
11	صناعة المنسوجات	99
12	الصناعات التحويلية الأخرى	90
13	الأنشطة العقارية	88
14	تصنيع المنتجات الحاسوبية والإلكترونية والبصرية	84
15	البرمجة والاستشارات الحاسوبية والأنشطة ذات الصلة	80
16	أخرى	1671

واستنادًا إلى تحليل الجهات المبلِّغة ضد كيان قانوني موضوع التقرير أو طرف مقابل، تم استلام **75**٪ من تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة من **البنوك المحلية، و9**٪ من البنوك **الأجنبية / المكاتب التمثيلية** المرخصة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، **4**٪ من **التجار في المعادن الثمينة والأحجار الكريمة**، و**4**٪ من **مكاتب الصرافة المرخصة** من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

وفي نهاية المطاف، أحالت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات إلى سلطات إنفاذ القانون بما مجموعه **202 قضية** (قد تضم القضية تقرير اشتباه واحدًا أو أكثر)، كانت فيها الأطراف الضالعة كيانات قانونية. وكما هو مبين في الجدول أدناه، شكلت القضايا المتعلقة بالكيانات القانونية ما يقرب من **57**٪ من إجمالي القضايا.

الجدول 4 - *عدد الإخطارات ضد الكيانات القانونية*

السنة	عدد الإخطارات ضد الكيانات القانونية	نسبة الإخطارات ضد الكيانات القانونية مقارنة بإجمالي الإخطارات
2021	90	62.9%
2022	112	53.1%
المجموع	**202**	**57.1%**

أما بالنسبة للبيانات المستخرجة من **نظام إدارة الاستعلامات المتكامل** (IEMS) لوحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات، فقد تلقت الوحدة 7267 طلبًا من السلطات المحلية مثل **وزارة الداخلية والنيابة العامة الاتحادية وسلطات إنفاذ القانون**. وكانت الطلبات المذكورة تتعلق بالتحقق من قاعدة البيانات، والبحث عن الأسماء، وطلبات التجميد أو إلغاء التجميد، أو أنواع أخرى من طلبات الحصول على المعلومات، من بين أمور أخرى. كان **1653** استفسارًا (حوالي **22.7**٪) من الطلبات الواردة تتعلق بكيانات قانونية، وكانت غالبية هذه الطلبات تتعلق بالجرائم الأصلية الموضحة في **الرسم البياني 4**.

الرسم البياني 4 - الجرائم الرئيسة في الطلبات الواردة بشأن الكيانات القانونية

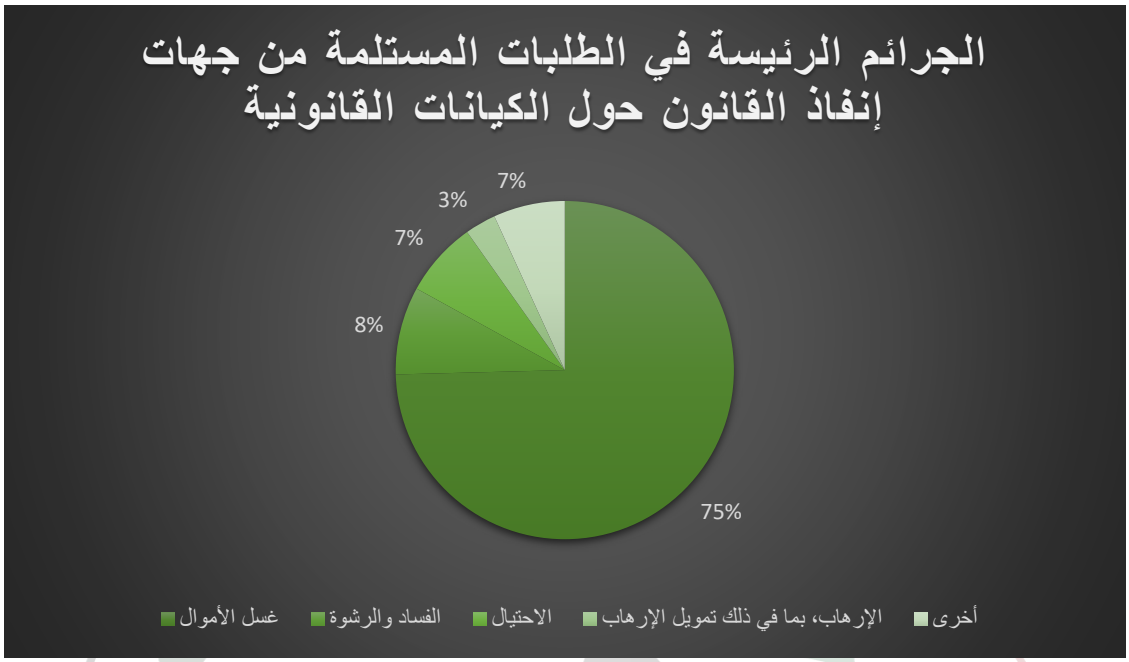

5- استعراض عينة من تقارير الحالات المشبوهة وتقارير المعلومات المتبادلة مع وحدات المعلومات المالية النظيرة

من إجمالي **8155** تقريرًا مشبوهًا تم الإشارة إليه سابقًا والتي كانت مرتبطة بكيانات قانونية، تم تحليل **10**٪ بدقة لغرض هذا التحليل (**705 تقارير معاملات مشبوهة و114 تقرير أنشطة مشبوهة**)، هذه بالإضافة إلى **80 تقريرًا عن أنشطة الدول العالية المخاطر** التي تم تلقيها من مختلف مسجلي الشركات.

ويوضح الرسم البياني التالي معظم أسباب الإبلاغ التي اختارتها الجهات المبلغة، والتي تبين أنها متسقة مع قائمة أسباب الإبلاغ الشاملة في البيانات المستخرجة من نظام goAML.

الشكل 5 – *أسباب الإبلاغ الأكثر شيوعًا بناءً على العينة محل النظر*

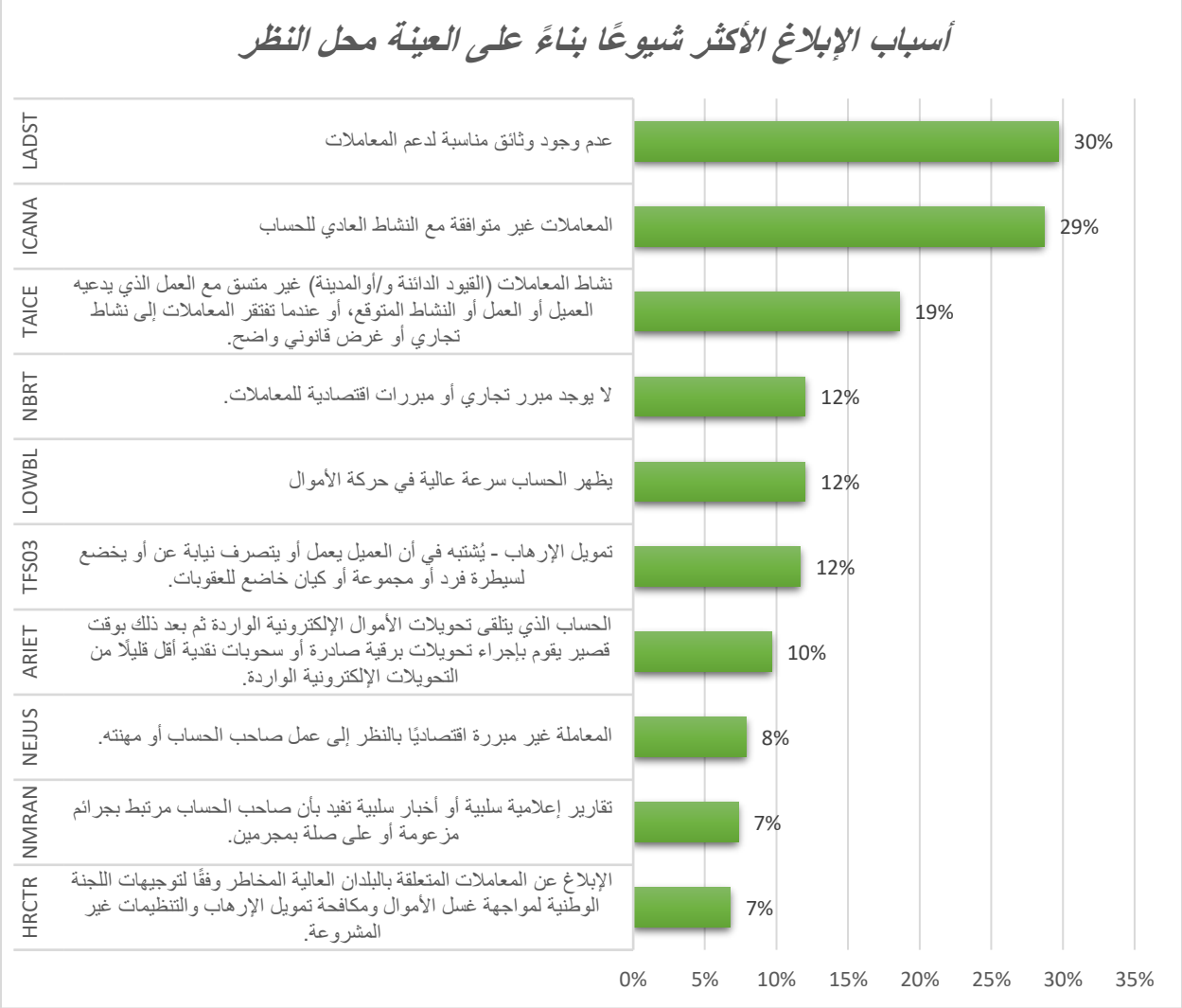

يوضح (**الجدول 13**) أن 59٪ من الكيانات الضالعة التي تم تحليلها أنشئت في البر الرئيسي مقابل 39٪ في المناطق الحرة، والباقي (2٪) في المناطق الحرة المالية أو غير معروفة (تعذر العثور على المعلومات في التقرير المشبوه).

وفيما يتعلق بالشكل القانوني للكيانات المذكورة، لوحظ أن ما يقرب من 78٪ كانت من الشركات ذات المسؤولية المحدودة، تليها **13**٪ عبارة عن **مؤسسات فردية** و**5**٪ تم تنظيمها كشركات **خارجية** (أوفشور)، كما هو مبين في (**الجدول 5**).

الجدول 5 - الشكل القانوني للكيانات القانونية التي تم تحليلها

الشكل القانوني	عدد الكيانات القانونية	%
شركه ذات مسؤولية محدودة	713	78%
مؤسسة فردية	114	13%
شركة خارجية	46	5%

شركة خاصة	10	1%
شركة مدنية	8	1%
أخرى	19	2%

علاوة على ذلك، أبرز التحليل الأنشطة التجارية الأكثر شيوعًا للكيانات القانونية في العينة محل النظر. وشملت هذه الأنشطة **التجارة العامة، وتجارة المواد الغذائية، والإلكترونيات، ومواد البناء والتشييد، والخدمات الإدارية والاستشارية**. هذه بالإضافة إلى **تجارة البترول والبتروكيماويات وتجارة النفط والمنسوجات والملابس.**

وقد أبرزت المراجعة أيضًا بعض التحديات في تحديد معلومات المستفيد الحقيقي أو التحقق منها. وكما لوحظ في المراجعة، رأت الجهات المبلغة أن الملاك المستفيدين النهائيين في بعض الحالات هم المساهمين أنفسهم أو تعذر تحديدهم بسبب تعقيد الهيكل القانوني أو المعاملات المتضمنة. ومن إجمالي تقارير الحالات المشبوهة محل النظر، أشار **28**٪ منها إلى صعوبة التعرف بشكل كامل على المستفيد الحقيقي النهائي. ومع ذلك، لا يمكن استبعاد قيام العميل (أو الطرف المقابل) بتعمد إخفاء تفاصيل المالك المستفيد النهائي. وفيما يتعلق بتعقيد هياكل الملكية، تم تحديد **7**٪ من الكيانات المشاركة في العينة محل النظر التي لديها هيكل ملكية معقد. كما وُجد أن هذه الهياكل مترابطة، مع صعوبة تحديد المالك المستفيد.

وتناول تحليل العينات الحالات الأساسية المتعلقة بالضلوع المحتمل لأشخاص اعتبارية أجنبية مرتبطة بكيانات محلية (بما يتماشى مع أحدث توجيهات مجموعة العمل المالي بشأن التوصية رقم 24)، وأيضًا حالات الضلوع المحتمل لأشخاص أجانب مكشوفين سياسيًا. وكانت نسبة ضلوع الأشخاص الأجانب المكشوفين سياسيًا المحددة في العينة محل النظر من واقع تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة **2**٪.

وفي النهاية، تم النظر أيضًا في الطلبات الدولية ومراجعتها لإثراء نتائج التحليل. فخلال الفترة من 1 يناير 2021 حتى 31 ديسمبر 2022، تلقت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات **961** طلبًا واردًا للحصول على معلومات **و222 تقرير إفصاح تلقائي واردًا** تنطوي على مخاوف تتعلق بكيانات قانونية إما كموضوع للتقرير أو أطراف مقابلة. وخلال نفس الفترة، أرسلت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات إلى وحدات المعلومات المالية النظيرة الأخرى **251 طلبًا صادرًا للحصول على معلومات و136 تقرير إفصاح صادرًا** تتعلق بكيانات قانونية إما كموضوع للتقرير أو أطراف مقابلة. وتمثل تقارير المعلومات المتبادلة المتعلقة بالأشخاص الاعتبارية حوالي **57**٪ من إجمالي الطلبات والمعلومات المستلمة / المرسلة.

وقد راجع قسم البحوث والتحليل الاستراتيجي **10%** من إجمالي **1570** تقريرًا تم إرساله إلى وحدات المعلومات المالية النظيرة أو استلامه منها لاختبار الفرضيات التي تم وضعها في بداية هذا التحليل الاستراتيجي (أي احتمال غسل الأموال القائم على التجارة، وغسل عائدات التهرب الضريبي، واحتمال غسل الأموال من خلال الشركات الصورية، من بين أمور أخرى). وتم دمج النتائج مع الأنماط المحددة لاحقًا في هذا التقرير.

6- مراجعة سجلات "الافصاحات النقدية" من الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ

لأجل تقدير حجم الأموال التي تدخل من أو إلى دولة الإمارات نيابة عن الكيانات القانونية، أجرت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات مراجعة لسجلات الإقرارات النقدية خلال الفترة من 1 يناير 2021 حتى 31 ديسمبر 2022 والتي ارتبط فيها 'غرض محدد' بكيانات قانونية. وأظهرت المراجعة وجود **16374** إقرار نقدي وارد بالإضافة إلى 2833 إقرار نقدي صادر.

وأشارت البيانات إلى أن أكثر الأسباب المصرح بها في الإقرارات الواردة كانت مرتبطة بشركات التجارة العامة وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، والتي تم تسجيلها أيضًا على أنها "مقدمة لخدمات الحوالات" أو اشتبه في كونها جهات غير مسجلة مقدمة لخدمات الحوالات.

وبشكل عام، أكد التحليل أن أبرز العملات التي دخلت أو غادرت الإمارات هي الدولار الأمريكي والريال السعودي واليورو والدرهم الإماراتي.

النماذج والأنماط المحددة

يقدم هذا القسم لمحة عامة عن النماذج والأنماط المحددة المتعلقة بإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في الأنشطة غير المشروعة. بعض هذه الأنماط هي أساليب ناشئة أشير إليها في تقارير الحالات المشبوهة الأخيرة، بينما تم تحديد البعض الآخر مسبقًا ورصده باستمرار في مشاريع التحليل الاستراتيجي المختلفة. وفقًا لنتائج التحليل، لم يتم تأكيد جميع الفرضيات (كما هو مذكور في المنهجية) بسبب محدودية البيانات في بعض التقارير.

1. إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية ككيانات واجهة أو صورية في أنشطة غير مشروعة

لوحظ بشكل كبير مشاركة الكيانات الوهمية أو الصورية في معظم الفرضيات المذكورة في هذا التقرير التحليلي كونها السائدة في مخططات غسل الأموال/تمويل الإرهاب. يبدأ النمط بإنشاء كيان واستخدام حساباته المصرفية المتعددة لنقل الأموال من خلال المؤسسات المالية في دولة الإمارات. ويتم تمرير الأموال لاحقًا من خلال أطراف مختلفة ونقلها من المصدر عبر عمليات مالية متعددة، سواء محليًا أو دوليًا. وتبين أن الحسابات تم تمويلها من خلال تحويلات مالية واردة عالية القيمة، وايداعات نقدية أوشيكات، تليها تحويلات الى شركاء أو كيانات اجنبية مختلفة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال إضافة سلسلة معقدة من التحويلات المالية. ومن تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة محل النظر، تبين أن الكيانات المختلفة التي تم تحليلها ليس لها وجود مادي، سواء أكان ذلك بناءً على زيارات التفتيش التي قامت بها المؤسسات المالية أو أن الكيان لم يُظهِر أي نفقات تجارية (شركة صورية). هذه بالإضافة إلى الكيانات التي تبين أنها تعمل كواجهة، بما في ذلك المكاتب المرنة أو الذكية؛ على سبيل المثال، تم تسجيل ما يقرب من 3٪ من الكيانات التي تم تحليلها على أنها ' مكاتب مرنة'.

ويُشتبه في قيام معظم الكيانات الوهمية أو الواجهة بإخفاء عائدات الأنشطة غير المشروعة من خلال تمويل الأنشطة التجارية، أو مزج العائدات غير المشروعة بعائدات الأعمال المشروعة (في حالة الكيانات الواجهة)، أو شراء الأصول، والحصول على تسهيلات الديون ثم سدادها بموجب اسم الكيان (كما في الكيانات الوهمية) لإخفاء تفاصيل المستفيد الحقيقي النهائي. وثمة ملاحظة أخرى تم رصدها وهي النمو المالي السريع لشركة منشأة حديثًا وذات طبيعة تجارية لا يُتوقع أن يكون لها قدر كبير من التدفقات المالية الداخلة والخارجة في فترة زمنية قصيرة، أو عندما يُتصور أن مالك الكيان أو المستفيد الحقيقي ليس لديه خلفية تجارية ويبدو أنه ليس على دراية بالأنشطة التجارية للكيان القائم.

وتستخدم الكيانات الوهمية والواجهة أساليب غسل الأموال القائم على التجارة بشكل شائع لنقل الأموال تحت ستار معاملات تجارية من خلال إنشاء فواتير مزيفة أو متعددة، والشحن الوهمي، وإصدار الفواتير المضاعفة أو المنخفضة عن الأسعار الحقيقة. ولوحظ أيضًا أن الأشخاص الاعتبارية تتعامل مع أطراف أخرى ذات نشاط تجاري مختلف، على سبيل المثال، كيان تجاري للأغذية والمشروبات يتاجر مع شركة تجارية للآلات والمواد الخام للمعدات الثقيلة.

وأخيرًا، وُجد أن الكيانات الضالعة في تقارير مختلفة لها صلة بأفراد أو كيانات محتملة خاضعة للعقوبات أو لها علاقة بجماعات إجرامية. وتم إنشاء هذه الروابط تبعاً لنتائج البحث السلبية في التقارير الإعلامية أو المصادر المفتوحة عن العملاء أو أطراف المعاملات المالية.

2. إساءة استخدام الهياكل /الشركات 'الخارجة عن الحدود' في أنشطة غير مشروعة

أشارت العينة التي تم تحليلها في هذا التقرير إلى إساءة استخدام هيكل الشركات الخارجية كوسيلة لنقل الأموال المشبوهة، وكذلك شراء الأصول نيابة عن أطراف ثالثة أو شبكات إجرامية. وأوضحت تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة المُبلَّغة أن الشركات الخارجية موضوع هذه المعاملات كانت تهدف بشكل أساسي إلى إخفاء المستفيد الحقيقي الخاضع للعقوبات أو الضالع في نشر الإرهاب أو الاتجار بالمخدرات أو الاحتيال والقيام بمخطط الاحتيال الهرمي "بونزي"' في الخارج، فضلًا عن الأشخاص الاجانب المنكشفين سياسياً ممثلي المخاطر المرتبطين بمزاعم فساد أو جرائم أصلية جرت ملاحقتها قضائيًا في الخارج. كما أكد تحليل تقارير الحالات المشبوهة المذكورة على وجود هيكل قانوني معقد وصعوبة واجهت الجهات المبلِّغة في تحديد المستفيد الحقيقي في العديد من الحالات.

وأحد الأنماط التي لوحظت هو أن المالك المسجل قد يعمل مديرًا لشركات خارجية مختلفة وكيانات قانونية محلية أخرى (شركات ذات مسؤولية محدودة) في المنطقة الحرة. على سبيل المثال، في إحدى الحالات الفريدة ارتبطت 10 شركات خارجية بثلاث شركات أخرى ذات مسؤولية محدودة تأسست في المناطق الحرة وتم تسجيلها باسم نفس المالك المبلّغ عنه وأفراد العائلة الآخرين. في مثل هذا الحالة، تبين أن أحد أفراد الأسرة متورط في أنشطة تهريب المخدرات واسعة النطاق في دولة أجنبية. وتم نقل حصته من الاستثمار إلى المالك المسجل للشركات الخارجية المختلفة في دولة الإمارات (بصفته الوريث الشرعي).

ويتم دمج النمط المذكور مع استخدام الحساب المصرفي للكيان الاعتباري لنقل الأموال من خلال التحويلات الواردة (متبوعة بتحويلات بنكية فورية عبر الحدود) إلى مواقع مختلفة وأطراف مقابلة أجنبية. وفي النهاية، يصبح من غير الممكن التحقق من الأصل المشروع للأموال، والعلاقة مع الأطراف المقابلة، والغرض، والدافع الاقتصادي وراء العمليات المالية.

3. إساءة استخدام الترتيبات القانونية وممثلي الشركات في أنشطة غير مشروعة

تلقت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات عددًا قليلًا من تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة التي تنطوي بشكل مباشر أو غير مباشر على بعض الترتيبات القانونية (مثل الصناديق الائتمانية، والمؤسسات، وإدارة الأصول والثروات، وترتيبات الاستثمار). وأدى انخفاض حجم البيانات إلى الحيلولة دون الوصول إلى نتيجة أو تحديد نمط معين يتعلق بإساءة استخدام الترتيبات القانونية في دولة الإمارات. ومع ذلك، يشير تحليل تقارير الحالات المشبوهة الواردة إلى أن بعض محاولات ممارسة أنشطة غير مشروعة محتملة من خلال تأسيس ترتيبات قانونية جاءت من جانب فرع لشركة أجنبية، أو شركة أجنبية خاصة محدودة، أو شركة تابعة لشركة مساهمة عامة. بالإضافة إلى المُلاك المحتملين الذين تواصلوا مع جهات مقدمة لخدمات الشركات، أو مراجعي حسابات، أو مستشارين قانونيين بشأن تأسيس ترتيبات قانونية لم تكن مدعومة بالحد الأدنى من مستندات العناية الواجبة للعملاء، وكذلك المُلاك المحتملين ذات صلة بمعلومات سلبية في وسائل الإعلام، أو انتهاك محتمل للعقوبات، أو دولة عالية المخاطر (بما في ذلك المراكز المالية الخارجية " اوفشور")، فضلًا عن العملاء البارزين الذين يشكلون مخاطر متزايدة للفساد. ويُستخدم مصطلح "المالك المحتمل" هنا للإشارة إلى عدم إجراء أي معاملات أو ترتيبات، بالإضافة إلى حرمان العملاء الجدد من الحصول على مثل هذه الخدمة بناءً على نتائج فحص الجهة المبلِّغ وإجراءات مراقبة المخاطر. وأشارت بعض الأنشطة المشبوهة التي تم الإبلاغ عنها إلى مشاركة أعضاء مجلس إدارة مرشحين في صناديق ائتمانية كمساهمين. وفي حالات أخرى،

كان الهيكل القانوني معقدًا، وتم إخفاء هوية المساهمين، أو لم يتم تحديد اسم المستفيد الحقيقي في دولة أجنبية (على سبيل المثال، المستفيد الحقيقي من المؤسسات الخيرية).

4. إساءة استخدام الآليات المؤسسية من قبل المنظمات غير الربحية

على غرار التصنيف المذكور سابقًا، تلقت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات عددًا قليلًا من تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة بشكل مباشر أو غير مباشر التي تشير إلى إساءة استخدام المنظمات غير الربحية المحلية في أنشطة غير مشروعة. ومن ثم، كان الوصول إلى نمط واضح فيما يتعلق بالمنظمات غير الربحية غير ممكن، ولكن لوحظت بعض الطرق الممكنة أثناء التحليل. تتضمن الطريقة الأولى قيام المنظمات غير الربحية الأجنبية بتمرير الأموال إلى دولة الإمارات من خلال حسابات الأشخاص الاعتبارية المختلفة، إذ يشتبه في أن المنظمة غير الربحية الأجنبية المُرسِلة تموّل منظمات إرهابية أو لديها روابط مع أنشطة تمويل الإرهاب، بحسب عمليات البحث في المصادر المفتوحة / قواعد البيانات المتاحة. وثمة مؤشر أخر يمكن أخذه بعين الاعتبار وذلك عندما يتلقى كيان قانوني أموالًا من بعض المنظمات غير الربحية الأجنبية لأنشطة ذات صلة بالعمل الإنساني، ثم يقوم بعد ذلك بتحويل جزء من الأموال إلى طرف ثالث (فرد أو شخص اعتباري آخر) دون مبرر كافٍ. بالاضافة الى كون المستفيد الحقيقي لكيان محلي مالكًا لكيانات قانونية تم رفع تقارير معاملات مشبوهة ضدها إلى وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات. وقيام كيان قانوني (منظمة غير ربحية) بمعاملات مع كيانات محلية أخرى لا تتماشى مع ملف تعريف "اعرف عميلك" الخاص به.

وعندما تُخطر منظمة غير ربحية محلية الجهة المُبلغَة (مؤسسة مالية) مشيرة إلى أنها ستكون هناك معاملة واردة تتعلق بأنشطة المنظمة غير الربحية لغرض محدد. في هذه الحالة، تحاول المنظمة غير الربحية تقدير ما إذا كانت الجهة المبلغة لديها اي شكوك متعلقة بالمعاملة المذكورة، بينما قد يشير رفع الجهة المبلغة للتساؤلات في الغالب إلى عدم تنفيذ المعاملة المتوقعة. وعندما تقوم الجهة المبلغة بجمع معلومات إضافية (بما في ذلك المعلومات المتاحة في المصادر المفتوحة)، تبدو المعاملات غير متسقة مع الخصائص المعلومة عن المانحين الأجانب والأطراف ذات الصلة (بناء على المعلومات المتاحة في المصادر المفتوحة).

5. إساءة استخدام الكيانات القانونية في أغراض الإتجار بالبشر

تدين دولة الإمارات وتحظر وتعاقب الإتجار بالبشر وتهدف إلى محاربته إقليميًا وخارجيًا. ويشمل الإتجار بالبشر جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف المنزلي والاستغلال الجنسي والعمل القسري. ولم يتم تحديد أنماط بعينها من تقارير المعاملات المشبوهة القليلة التي تلقتها الوحدة خلال الفترة قيد النظر. ومع ذلك، تبين أن بعض الأساليب التي تمت ملاحظتها تنطوي على كيانات قانونية تم تأسيسها في دولة الإمارات، والتي قد تتلقى أموالًا مرتبطة بالإتجار بالبشر في الخارج.

وكما لوحظ من تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة المستلمة، تلقت حسابات الكيانات القانونية أموالًا من حسابات أفراد أو كيانات قانونية أخرى في الخارج؛ وكان يُشتبه في أن الأموال هي عائدات ' توظيف مزيف' أو إصدار تصاريح عمل للمساعدة في الهجرة غير الشرعية للأفراد من بلدانهم (خاصة الدول ذات المخاطر العالية). وكانت الكيانات المتورطة تعمل في مجالات ' الاستشارات والتوظيف' و 'السياحة' و 'الأعمال التقنية'. وفي ملاحظة أخرى، تم ربط المستفيد الحقيقي لكيان قانوني بتقارير وسائل الإعلام والتعليقات السلبية في وسائل الإعلام حول الضلوع في غسل الأموال والتهرب الضريبي والإتجار بالبشر والاحتيال والتزوير. ومع ذلك، لم تكن هناك معلومات كافية لتأكيد ما إذا كان يُساء استخدام الكيان القانوني في الإتجار بالبشر أم لا وكيف ذلك.

6. إساءة استخدام الكيانات القانونية في أنشطة احتيالية

يشير تحليل العينة قيد الدراسة إلى أن المجرمين يميلون إلى إساءة استخدام حسابات الكيانات القانونية لنقل العائدات المتأتية عن طريق الاحتيال من خلال التحويلات الإلكترونية أو نقل الاموال نقداً (التي يصرح بها ناقلو الأموال النقدية نيابة عن الكيانات القانونية). وفي معظم السيناريوهات، يحدث النشاط الاحتيالي الأصلي في بلد أجنبي، ومنه يتم تمرير العائدات إلى دولة الإمارات، لا سيما إلى الحسابات المملوكة لكيانات قانونية. وهذه الحسابات المذكورة يتحكم بها المحتالون بشكل مباشر أو حلفاؤهم أو أمناء المعلومات في حالة عمليات الاحتيال الأكثر تعقيدًا (مثل مقدمي خدمات الشركات). وقد تضم مثل هذه العمليات على شبكة معقدة تضم العديد من الشركات الوهمية التي تعمل في نفس الدول أو تمتد إلى بعض الدول الأخرى، وتتفاعل مع بعضها البعض من خلال معاملات مشروعة مزعومة مثل رسوم الخدمة أو تحويلات الحسابات الخاصة أو دفع الديون.

على سبيل المثال، فيما يتعلق بمقدم لخدمات الشركات يتحكم في كيان قانوني، تلقت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات تقريرًا عن معاملات مشبوهة بحيث كانت الجهة المبلّغة ضحية للاحتيال. وتم ذلك عن طريق قيام شركة ذات غرض خاص بفتح حساب مصرفي للشركة المُحتالة لدى الجهة المبلغة، وحصلت على قرض عقاري بناءً على تقديم بيانات مضللة وتواطؤ أحد موظفي المؤسسة المالية وتغافله عن معلومات مهمة .

وفي تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة الأخرى التي جرى النظر فيها، تبين أن أنواع الكيانات التي ثبت تورطها بشكل أساسي هي ' شركات ذات مسؤولية محدودة' ومؤسسات فردية' تم تأسيسها بشكل أساسي في البر الرئيسي لدبي. وكانت الأنشطة التجارية للكيانات الضالعة بشكل أساسي هي 'التجارة العامة' والتسويق' أو 'الاستشارات'. ويتضمن النمط الأكثر تكرارًا 'الاحتيال الاستثماري' واستخدام حسابات الكيانات القانونية لتلقي الأموال من المستثمرين المحتملين ثم تمرير الأموال عبر الحسابات المتعددة للكيانات القانونية. وفي هذا النمط، يُسّجل الكيان كشركة تجارية عامة، ويفتح حسابًا مصرفيًا، ويبدأ فورًا في تلقي مدفوعات متعددة يشار إليها باسم 'الاستثمارات' أو 'الخدمات المالية' أو 'الاستثمارات الشخصية'. ويتم لاحقًا تحويل الأموال إلى حسابات الكيانات القانونية، وذلك بزعم أنها موجهة لكيانات / أطراف مقابلة مرتبطة معها بأعمال تجارية. ويتم دعم المعاملات بـ 'التأكيد' بوثائق واتفاقيات مزيفة، مما يشير إلى احتيال استثماري محتمل، وعلى الأرجح 'مخطط احتيال هرمي "بونزي"'. ولهذا السبب، تستخدم بعض الجهات أسماء مضللة وخادعة تشبه أسماء مؤسسات معروفة في دولة الإمارات لكسب ثقة الضحية والاحتيال عليها.

وفي عدد قليل جدًا من التقارير، لوحظ أيضًا أن ضلوع 'أعمال تطوير محفظة العملات المشفرة' وغيرها من الأنشطة المماثلة مرتبط بنمط ناشئ محدد ينطوي على كيانات تروج لاستثمارات العملات المشفرة وتضليل الضحايا للاستثمار في منتجات العملات الرقمية التي يقدموها، والتي في بعض الحالات لم تكن لها قيمة نقدية. ويشمل هذا النمط كيانات متعددة في دول مختلفة؛ وفي هذا السياق، تلقت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات أيضًا معلومات من الوحدات المالية النظيرة بشأن مخاوف مماثلة (على سبيل المثال، مخطط احتيال هرمي لعملة افتراضية).

وتم رصد مخطط شائع آخر ألا وهو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات التداول عبر الإنترنت لخداع المشترين المحتملين (الضحايا) لشراء سلع ومنتجات عالية القيمة مثل العلامات التجارية الفاخرة والذهب؛ وبعد اتمام عملية الدفع واستلام الكيان القانوني المال لا يستلم المشتري أي بضائع فعلية. من ناحية أخرى، تبين ضلوع العديد من الكيانات المتعاملة في الذهب والمجوهرات في تمويه عائدات احتيالية محتملة من الذهب غير المشروع (المسروق) الذي قامت كيانات أخرى متعاملة في المجوهرات باستيراده من خارج الإمارات؛ لم يتم استلام المدفوعات من قبل المصدرين (الذين بحسب معلومات الجهة المبلغة

قاموا برفع بلاغات لدى سلطات إنفاذ القانون في دولهم)، وتم تمرير العائدات المحتملة من بيع هذا الذهب من خلال حسابات كيانات متعددة في دولة الإمارات.

7. إساءة استخدام الوسطاء المهنيين (الأعمال والمهن غير المالية المحددة) في تسهيل إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في دولة الإمارات

تخضع الأعمال والمهن غير المالية المحددة لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق التدابير الوقائية مثل إجراء العناية الواجبة للعملاء، وتحديد المستفيدين الحقيقيين، والإبلاغ عن أنشطة مشبوهة متعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، أشارت عينة من تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة التي تم تحليلها لغرض هذا التقرير إلى إساءة استخدام محتملة من الأعمال والمهن غير المالية المحددة لهياكل الكيانات القانونية في دولة الإمارات بقصد إخفاء هوية المستفيد الحقيقي ومصدر الأموال التي يحتمل أن تكون متعلقة بغسل الأموال والاحتيال، والتهرب الضريبي، وتجنب العقوبات، وغيرها وركزت العينة المذكورة على المشاركة المحتملة للأعمال والمهن غير المالية المحددة مثل الشركات القانونية ومراجعة الحسابات، وشركات الإدارة والاستشارات، ووكلاء العقارات، ومقدمي خدمات الشركات، مع استبعاد المتعاملين في المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لأن وحدة المعلومات المالية في دولة الإمارات خصصت تقرير تحليل استراتيجي كاملًا بشأن إساءة استخدام المتعاملين في المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لأغراض غسل الأموال، والذي صدر في سبتمبر 2022.

وأوضح تحليل العينة أن الأشكال القانونية الأكثر شيوعًا التي استخدمتها الأعمال والمهن غير المالية المحددة في الأنشطة المشبوهة المبلغ عنها كانت ' المؤسسات الفردية' و 'الشركات ذات المسؤولية المحدودة'، تليها الشركات 'الخارجة عن الحدود (الأفشور)'، سواء كانت في البر الرئيسي أو في المنطقة الحرة، والتي تم أيضًا ترخصيها 'كمكتب مرن'. وغالبية هذه الأعمال والمهن غير المالية المحددة المبلغ عنها كانت حديثة الإنشاء. وفي حالات مختلفة، لوحظ أن أنشطة الكيان في ملف "اعرف عميلك" تختلف عن الانشطة المذكورة في التراخيص التجارية وغيرها من الأنشطة التجارية التي يمكن تصنيفها ضمن نفس المجال. على سبيل المثال، عندما تجُرى معاملة تجارية في الأصول العقارية من قِبَل كيان مرخص لـ 'تموين المواد الغذائية' و 'تنظيم وإدارة الفعاليات' أو عند مشاركة الأعمال والمهن غير المالية المحددة في أنشطة (تحويلات) غير مرخصة. علاوة على ذلك، تبين أن بعض الأعمال والمهن غير المالية المحددة، مثل الاستشارات الإدارية، تتعامل بمبالغ كبيرة من خلال توفير خدمات السياحة والترفيه، حتى في ظل القيود الوبائية العالمية. وبينما تم تحديد الملاك المستفيدين الحقيقيين في معظم الحالات، أكدت العديد من تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة صعوبة تحديد المستفيدين الحقيقيين وتورط العديد من المساهمين والمفوضين بالتوقيع أو الأطراف الثالثة.

والنمط الشائع الذي أوضحه التحليل هو إساءة استخدام الأعمال والمهن غير المالية المحددة كأداة يمكن من خلالها إجراء المعاملات نيابة عن أطراف ثالثة في الخارج لتمويه الأموال في دولة الإمارات. ويتم ذلك من خلال تلقي الأعمال والمهن غير المالية المحددة العديد من التحويلات البنكية الواردة وايداعات نقدية منظمة أو إيداعات الشيكات، متبوعة فورًا بتحويلات مالية صادرة، وسحوبات نقدية، ومدفوعات صادرة عبر الحدود. وتضمنت هذه المعاملات أطرافًا مقابلة مختلفة في الخارج تتلقى أو ترسل تحويلات، في حين لم يتم التصريح عن هذه الأطراف المقابلة في ملف ' أعرف عميلك'، ولم تقدم الأعمال والمهن غير المالية المحددة مستندات أصلية لإثبات علاقتها معها. وأدى هذا النمط الملحوظ في معظم تقارير المعاملات المشبوهة إلى استنتاج مفاده أن دولة الإمارات تُستخدم لتمرير أو تمويه مصادر أموال غير معروفة المصدر. وفي حالات مختلفة، تم استخدام الحساب الشخصي للأعمال والمهن غير المالية المحددة أيضًا لتلقي مبالغ كبيرة من التحويلات الواردة من نفس الأطراف الثالثة، وهو ما يشير كذلك إلى ضلوع هذه الأعمال كميسر أو محترف غسل أموال لنقل الأموال. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم رصد مصاريف

تشغيلية في حسابات الأعمال والمهن غير المالية المحددة المبلغ عنها أو تقارير مراجعة حسابات من شأنها أن تدعم وجود عمل فعلي.

وفي عدد قليل من تقارير المعاملات المشبوهة، لوحظ أن معلومات الاتصال بالشركة (مثل رقم الاتصال أو موقع الشركة على شبكة الإنترنت) كانت في دولة آخرى (بالرغم من العمل في دولة الإمارات). علاوة على ذلك، وجدت نتائج البحث في المصادر المفتوحة أن مختلف الأطراف المقابلة المذكورة في تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة التي تم تحليلها هم محتالون أجانب، وتجار مخدرات، وأشخاص سياسيون ممثلو مخاطر، وكيانات خاضعة لعقوبات أو لإجراءات جنائية في دول أخرى. وذلك بالإضافة إلى تلقي استفسارات مختلفة من البنوك المراسلة حول معاملات الأعمال والمهن غير المالية المحددة كما يدعمها الاستنتاج السابق. في النهاية، أشارت بعض تقارير المعاملات المشبوهة إلى أن الأموال انتهى بها المطاف في قطاع العقارات في الخارج، غير أنه لم تكن هناك بيانات كافية تدعم هذه النتيجة كنمط .

والنمط الثاني الذي تم تحديده في هذا التصنيف يجمع بين تقنيات غسل الأموال القائم على التجارة مع الطريقة الموضحة مسبقًا، مثل الشحنات الوهمية، وتزوير الفواتير، وغياب رقم الفاتورة أو وصف البضائع (الكمية وسعر الوحدة) وشروط الدفع فضلًا عن توفير نسخ مسودة متناقضة متعددة من سندات الشحن. وتشمل هذه عدم قدرة الأعمال والمهن غير المالية المحددة على مشاركة مستندات النقل التي يمكن بواسطتها التأكد من النشاط التجاري وحركة البضائع مع الأطراف المقابلة حسبما ادعت للمؤسسات المالية. وعلى هذا النحو، كان السبب الأكثر شيوعًا للإبلاغ المشار إليه في هذا التصنيف هو الافتقار إلى الوثائق المناسبة لدعم المعاملات.

وفي نهاية، على الرغم من التحليل الشامل الذي أجراه قسم البحوث والتحليل الاستراتيجي وكذلك المعلومات المقدمة من المؤسسات المالية في تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير المعاملات المشبوهة الخاصة بها، تعذر التحقق مشروعية الأموال المودعة في حسابات الأعمال والمهن غير المالية المحددة واستخدامها النهائي. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن عدد المعاملات المتعلقة بالأموال النقدية وحجمها المشار إليهما في تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة التي تم الإبلاغ عنها تحمل شبهة أعلى من المعاملات غير النقدية، حيث من المتوقع أن تتمكن الأعمال والمهن غير المالية المحددة، مثل الاستشارات والشركات القانونية، من إجراء معظم معاملاتها التجارية المحلية من خلال المعاملات الإلكترونية أو البرقية. وهناك مسألة أخرى مثيرة للقلق تكمن في التعامل مع الدول العالية المخاطر والانتهاكات المحتملة للعقوبات. ففي بعض تقارير المعاملات المشبوهة، أشارت وثائق الشحن التي استخدمتها الكيانات موضوع تقارير المعاملات المشبوهة (الأعمال والمهن غير المالية المحددة) في دعم ادعاءاتها إلى أن الشحنات كانت ستصل إلى دولة خاضعة للعقوبات / عالية المخاطر، وليس إلى دولة الإمارات (كما تدّعي). مثل هذه الحالات تثبت كذلك احتمال إساءة استخدام الأعمال والمهن غير المالية المحددة في التحايل على العقوبات.

8. إساءة استخدام الأشخاص القانونية في نقل الأموال عبر الحدود

أشارت تقارير التحليل الاستراتيجي السابقة الصادرة في عامي 2021 و2022 إلى نمطين يتعلقان باحتمالية إساءة استخدام الكيانات القانونية وشركات الخدمات المالية في نقل الأموال عبر الحدود. واستمرت ملاحظة الأنماط نفسها كما هو الحال عند إساءة استخدام الكيانات القانونية من قبل شركات الخدمات المالية لحركة ونقل الأموال النقدية على وجه الخصوص. ويبدأ ذلك بوصول العديد من الأفراد من جنسيات عالية المخاطر من دول مختلفة عالية المخاطر ناقلين معهم أموال نقدية بعملات مختلفة إلى دولة الإمارات. يتم التصريح عن هذه النقود إلى مصلحة الجمارك المحلية لصالح أحد الكيانات القانونية أو إحدى شركات الخدمات المالية. وأشارت النتائج إلى أنه يمكن أن يكون هناك سيناريوهان محتملان لهذا، هما كالآتي: (1) الكيان القانوني المستفيد من الأموال هو فقط شركة واجهة / صورية يتمثل دورها في تلقي الأموال نيابة عن شركة الخدمات المالية لتجنب التوثيق؛ (2)

يتم الإفصاح عن الأموال مباشرة لشركة الخدمات المالية والتي من المحتمل أن تكون متواطئة مع طرف ثالث لغسل عائدات الجريمة.

ويحدث النمط الأخير عندما يكون كيان 'الأعمال والمهن غير المالية المحددة' متورطاً في تهريب الذهب من مناطق النزاع / المناطق عالية المخاطر المتأثرة أو في النقل غير المشروع للذهب من خلال دولة أخرى عالية المخاطر. بعدها يُباع الذهب المهرّب إلى كيانات 'الأعمال والمهن غير المالية المحددة' المحلية أو يعالج ويعاد تصديره إلى دول أوروبا الغربية.

وبمراجعة العينة، سُجلت بعض الملاحظات التي تصرف فيها الكيان القانوني الإماراتي كطرف أو وسيط في التهريب المحتمل للبضائع في دولة أجنبية و/أو دولة تستخدم لعبور العائدات غير المشروعة؛ على سبيل المثال، كيان قانوني يورد البضائع (المحظورة) إلى موزع أجنبي يقوم بدوره بتصدير نفس البضائع إلى دولة مجاورة وتهريبها مرة أخرى إلى الموزع الأجنبي. إلى جانب ذلك، سُجلت عدة مدفوعات عبر الحدود بين الكيان الإماراتي المشتبه به والموزع الأجنبي. وثمة مثال آخر يتم فيه إساءة استخدام حساب مصرفي في دولة الإمارات لسحب الأموال من البلد الذي وقعت فيه الجريمة الأصلية (كحساب تمرير). يتم بعد ذلك توجيه العائدات إلى خارج البلاد للزيادة في تمويهها أو إبعادها عن الجهات الفاعلة الأصلية، أو تستخدم كرأس مال للاستثمار في الأعمال التجارية أو الأصول عالية القيمة داخل دولة الإمارات.

9. إساءة استخدام الأشخاص القانونية في أنشطة حوالات غير مرخصة

في حالات مختلفة، أشار التحليل إلى أن الكيانات القانونية اشتُبه في مشاركتها في أنشطة حوالات غير مرخصة أو غير مسجلة من جانب مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالإضافة إلى أنشطتها التجارية الأساسية التي يتم ترخيصها من جانب سلطات الترخيص الأخرى. ويميل مقدمو خدمات الحوالات غير المرخصين إلى مزج الأموال الخاصة بأنشطة الحوالات غير القانونية مع الأموال المعتادة الناتجة عن الأنشطة التجارية العادية (تُستخدم الكيانات القانونية كشركات واجهة).

من ناحية أخرى، تبين تورط كيانات قانونية، سواء من مقدمي خدمات الحوالات المسجلين أو غير المسجلين، بشكل مباشر في النقل المادي لمقدار كبير من الأموال النقدية (الحركة النقدية عبر الحدود) بعملات مختلفة. وقد تستخدم الكيانات القانونية مجموعات من ناقلي الأموال النقدية لنقل النقود عبر بلدان متعددة نيابة عنهم. وفي حالات مختلفة، تم التصريح عن النقود باسم الكيان القانوني أو مقدم خدمات الحوالات (إذا كان الكيان القانوني من مقدمي خدمات الحوالات المسجلين). وفي حالات أخرى، قد لا يكون الناقلون قد صرحوا أن النقود كانت مرتبطة بكيان قانوني أو أحد مقدمي خدمات الحوالات المسجلين. ومع ذلك، فإن الحركة النقدية تشير إلى أن الغرض منها هو التسوية الصافية أو تغطية المدفوعات.

وكانت الكيانات المشاركة في الأنماط المذكورة تعمل بشكل أساسي في مجالات ' التجارة العامة' أو 'المواد الغذائية' أو 'تداول المعادن الثمينة والأحجار الكريمة' وقد تبين بشكل رئيسي أنها تأسست كشركات ذات مسؤولية محدودة في جهات اختصاص البر الرئيسي.

10. إساءة استخدام الكيانات القانونية في غسل الأموال القائم على التجارة

كانت الأنماط المحددة في هذا التصنيف متوافقة مع تلك التي تم تحديدها سابقًا في تقرير الانماط الصادر من وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات بشأن غسل الأموال القائم على التجارة في عام 2021. ينطوي غسل الأموال القائم على التجارة بشكل أساسي على استغلال النظام التجاري لإخفاء الأصول الحقيقية للأموال غير المشروعة. وتختلف مخططات غسل الأموال القائم على التجارة من حيث درجة تعقيدها، ولكنها عادةً ما تتضمن تحريفًا لسعر السلع والخدمات وجودتها وكميتها. ويرتبط هذا

الاستغلال بإساءة استخدام الكيانات القانونية من قبل الجماعات الإجرامية المنظمة وغاسلي الأموال المحترفين وشبكات تمويل الإرهاب (المعروفة أيضًا باسم تمويل الإرهاب القائم على التجارة).

وأشار تحليل العينة التي خضعت للمراجعة إلى أن الأساليب الرئيسة لغسل الأموال القائم على التجارة التي تشمل الكيانات القانونية تضمنت: (1) الإبلاغ / الوصف المضلل للفواتير، كالتصنيف الخاطئ للسلع؛ (2) السلع المتداولة لا تتطابق مع ملف النشاط التجاري للكيان القانوني؛ (3) الاستخدام الواضح للشركات الوهمية أو الشركات الخارجية؛ (4) وسطاء الطرف الثالث الذين يسهلون المعاملات أو تسويات الفواتير؛ (5) إساءة استخدام سلسلة التجارة الحالية لنقل الأموال، ربما فيما يتعلق بالتهرب من العقوبات وتمويل الإرهاب.

ولوحظ أيضًا أن الكيانات القانونية المتورطة في غسل الأموال القائم على التجارة اتسمت بهياكل قانونية معقدة، وتعاونت فيها كيانات محلية مع كيانات أجنبية (مثل الشركات القابضة). في مثل هذه الحالة، يتلقى الكيان القانوني في دولة الإمارات تحويلات برقية متعددة من كيان قانوني في دولة أجنبية بعد فترة وجيزة من تحويل الأموال إلى دولة ثالثة أو تحويلها إلى كيان قانوني محلي. علاوة على ذلك، لوحظ في حالات مختلفة أن اسم الكيان المتلقي كان مشابهًا لاسم المنشئ الأولي للأموال، مما قد يشير إلى احتمال إساءة استخدام الكيانات القانونية في الإمارات في أمور من بينها تمرير أو تلقي الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي من خلال استخدام أساليب غسل الأموال القائم على التجارة.

11. إساءة استخدام الكيانات القانونية في غسل عائدات التهرب الضريبي

أشارت العينة التي خضعت للدراسة إلى أن معظم الكيانات القانونية المُساء استخدامها في دولة الإمارات لأغراض التهرب الضريبي المحتملة يتم إنشاؤها في مناطق اختصاص المناطق الحرة وتكون مرخصة لتقديم الاستشارات والخدمات الاستشارية. كذلك لوحظ أن الأخبار السلبية المتعلقة بقضايا التهرب الضريبي في دولة أخرى عادةً ما تؤدي إلى قيام الكيانات المبلغة المحلية بتقديم تقارير حالات مشبوهة عن كيان قانوني بشأن احتمال غسل عائدات التهرب الضريبي.

وأكد أحد الأنماط الشائعة التي لوحظت من خلال تحليل التقارير الدولية التي تلقتها وحدة المعلومات المالية في دولة الإمارات استخدام الأساليب القائمة على التجارة للتهرب الضريبي وغسل عائداتها. تضمنت هذه الأساليب قيام الكيانات القانونية باستيراد أو تصدير البضائع باستخدام فواتير محررة بقيمة أقل من القيمة الحقيقية للتلاعب عن قصد بسعر السلع (على عكس قيمتها السوقية) وذلك لدفع رسوم ضريبية أقل. يمكن أيضًا دمج هذا النمط مع تمرير الأموال من خلال شركات وهمية لتضليل مسار الأموال.

وهناك نمط مهم آخر لوحظ من خلال مراجعة التقارير الدولية المستلمة من وحدات الاستعلامات المالية النظيرة، يتضمن جرائم أصلية مختلفة وخطط غسل الأموال، بما في ذلك استخدام شركات واجهة أو صورية، والأساليب القائمة على التجارة، والأنشطة الاحتيالية، والتهرب الضريبي. يُعرف هذا النمط عمومًا باسم 'الاحتيال الدائري لضريبة القيمة المضافة' أو 'احتيال التاجر المفقود'[10] وهو في الأساس نوع من الاحتيال المتعلق بضريبة القيمة المضافة الذي يحاول استغلال قواعد ضريبة القيمة المضافة في دولة ما من خلال سلسلة غير مباشرة من المعاملات والأنشطة التجارية المتكررة. في مثل هذه الحالة، يُشتبه في إساءة استخدام كيان قانوني محلي كممر لغسل العائدات غير المشروعة المتأتية من نوع الاحتيال المذكور أعلاه. في البداية، تباع المنتجات إلى شركات وهمية أجنبية دون فرض ضريبة القيمة المضافة. تقوم هذه الشركات الوهمية بعد ذلك ببيع نفس البضائع إلى شركة

[10] FATF GAFI (2007) Laundering the Proceeds of VAT Carousel Fraud.

أخرى تفرض ضريبة القيمة المضافة. ويستمر نقل القيمة والبضائع حتى لا يدفع "التاجر المفقود" ضريبة القيمة المضافة المستحقة للحكومة، بغض النظر عما إذا كان المشتري قد دفعها أم لا. وعلى الرغم من عدم دفع الضريبة، فإن البائع الأصلي للمنتجات سيرفع مطالبة بضريبة القيمة المضافة مقابل بيع البضائع، مما يؤدي إلى خسارة مضاعفة للحكومة.

12. إساءة استخدام الكيانات القانونية في تمويل الإرهاب المحتمل

نظرًا للعدد القليل المتاح من تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة التي تم إبلاغها إلى وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات بشأن إساءة استخدام الكيانات القانونية المحلية في أغراض تمويل الإرهاب، فإن تحديد الأنماط المتعلقة بهذا التصنيف كان غير ممكن. علاوة على ذلك، تبين أن معظم تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة التي تم إبلاغها تتعلق بانتهاكات محتملة للعقوبات أكثر من ارتباطها بالتمويل المباشر للإرهاب. ومع ذلك، سُجلت بعض الملاحظات المتعلقة بالتهريب المحتمل للبضائع، مثل السجائر، حيث من المحتمل استخدام الربح من البضائع المهربة في تمويل جماعة مصنفة على أنها إرهابية. وارتبطت ملاحظات أخرى ببعض المعاملات المشبوهة التي تم توجيهها من خلال الكيانات التجارية أو الأطراف المقابلة في الإمارات إلى الشركة الأم المحتملة المصنفة على أنها تتبع جماعات إرهابية في الخارج، وذلك باستخدام الحسابات المصرفية للكيانات، وشركات الصرافة، ووسطاء الحوالات المسجلين وغير المسجلين. وتضمنت الأنشطة المرخصة لهذه الكيانات المشبوهة مجموعة متنوعة من الأعمال التجارية، مثل التجارة العامة، والمواد الغذائية والإلكترونيات، بالإضافة إلى تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وشركات الوساطة العقارية. ومع ذلك، فإن بيانات المُرسِل أو المستفيد الحقيقي في الحالات المذكورة والغرض المحدد من تلقي الأموال لم تكن واضحة في الكثير من الأحيان. وفي نهاية الأمر، تم إبلاغ أمن الدولة عن مثل هذه الحالات للتحقيق فيها.

13. إساءة استخدام الكيانات القانونية في تمويل انتشار التسلح

في هذا التصنيف، على الرغم من قلة المعاملات والأنشطة المشبوهة التي تم الإبلاغ عنها إلى وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات فيما يتعلق باحتمال إساءة استخدام الكيانات القانونية في تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، أشارت جودة البيانات المبلَّغة بالإضافة إلى التحليل المتعمق الذي خضعت له هذه التقارير إلى أنماط أولية مختلفة. فقد أوضح التحليل أن معظم الكيانات القانونية التي تم تحديدها كموضوع لتقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة المتعلقة بشكوك تمويل انتشار التسلح قد تأسست بشكل رئيسي كشركات ذات مسؤولية محدودة، مع وجود القليل منها كمؤسسات فردية أو شركات خاصة، سواء في البر الرئيسي أو في المناطق الحرة. ومع ذلك، تبين أيضًا أن العديد من هذه الكيانات على صلة أو يمكن أن تكون (بشكل غير رسمي) فرعًا لشركة أجنبية أو شركة خارجية (محدودة) تم إنشاؤها في بلد عالي المخاطر. وكان النشاط التجاري الغالب الذي لوحظ في التراخيص التجارية للكيانات هو 'التجارة العامة' لأنواع مختلفة من السلع، بما في ذلك المواد الغذائية والإلكترونيات والبناء والإنشاءات والمجوهرات، فضلاً عن تجارة النفط المكرر (المواد الموجودة في البترول والمواد الكيميائية). ومع ذلك، لوحظ أيضًا أن النشاط التجاري المشار إليه في الرخصة التجارية للكيان القانوني أو ملف 'اعرف عميلك' لا يتوافق بالضرورة مع مجال أعماله الفعلي. على سبيل المثال، قد تتضمن الرخصة التجارية للكيان أنشطة مثل 'خدمات الشحن البحري'، لكن مراجعة معاملات الكيان والمستندات الداعمة سيشير إلى أن الشركة تسهل حركة وتحويل الأموال (أو تعمل كوسيط حوالات) بين البائع والمشتري، وهو أمر غير مسموح به لأن الشركة غير مرخص لها بذلك.

وتضمنت السلع في تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة المذكورة سلعًا محتملة الاستخدام المزدوج وعالية الخطورة مثل المواد الكيميائية والبتروكيماويات والمواد الكيميائية لحقول النفط والمواد الطبية والجراحية والمواد المشعة والتجارة في المركبات الجوية عالية الجودة بدون طيار، من بين سلع أخرى. هذا بالإضافة إلى استيراد أجهزة أو بطاقات يمكنها الكشف

عن المواد المشعة أثناء نقلها. ومع ذلك، في جميع تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوه المبلَّغة، ترددت الكيانات القانونية أو امتنعت عن تقديم معلومات كاملة عن البضائع التي كانت تتولى تصديرها. على هذا النحو، فإن السبب الأكثر شيوعًا للاشتباه في تمويل التسلح الذي أبلغت عنه المؤسسات المالية وشركات التأمين كان مرتبطًا بشكل أساسي بـ "معاملة أو عميل ضالع بشكل مشبوه في توريد أو بيع أو تسليم أو تصدير أو شراء السلع ذات الاستخدام المزدوج أو الخاضعة للرقابة أو السلع العسكرية إلى الدول التي تثير مخاوف بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل". وتضمنت غالبية الأنشطة المشبوهة المبلغ عنها دولاً أو معاملات عالية المخاطر تتعلق بمسارات الشحن عبر بلدان تتسم بضعف قوانين مراقبة الصادرات أو ضعف إنفاذ قوانين مراقبة الصادرات.

وفي مختلف تقارير الأنشطة المشبوهة، كانت جنسية المستفيد الحقيقي هي نفسها الوجهة أو المسار المستخدم في المخطط. وأشارت بعض تقارير الأنشطة المشبوهة إلى أن المستفيد الحقيقي كان موضوع تقارير معاملات مشبوهة / تقارير أنشطة مشبوهة أخرى أو خضع لإجراءات جنائية في دول أخرى. من ناحية أخرى، أوضح التحليل صعوبة تحديد المستفيد الحقيقي بالشركة وحساب الشركة بسبب استخدام هيكل معاملات معقد بلا داع أو عدم الكشف عن مصدر الأموال. في هذا السياق، لوحظ وجود نمط معين يتعلق بضلوع العديد من الأفراد كمستفيدين ومساهمين (على سبيل المثال، من أربعة إلى خمسة مساهمين) مع مديرين مختلفين وأشخاص متعددين مخولين بالتوقيع في إطار منظم ومعقد يحجب الوصول إلى المستفيد الحقيقي النهائي. واشتمل هذا الهيكل أيضًا على تغييرات متكررة في الملكية، مما يشير كذلك إلى نية إخفاء المستفيد الحقيقي وأصل الأموال.

وبجانب النموذج التالي المشار إليه لاحقًا في هذا التقرير فيما يتعلق بالتهرب من العقوبات وارتباطه القوي بتمويل انتشار التسلح في العديد من الظروف، أكد التحليل أنه يمكن أيضًا إساءة استخدام الكيانات القانونية المحلية كوسطاء أو شركات واجهة لأطراف ثالثة مرتبطة بتمويل انتشار التسلح. وينطوي نمط المعاملات المشار إليه على تلقي تحويلات إلكترونية أو برقية تتعلق بتوريد السلع إلى البلدان عالية المخاطر، وشاركت في هذه التحويلات شركات خدمات لوجستية محلية وأجنبية وشركات إدارة، أو تحويلات من أطراف ثالثة متكررة إلى الحسابات المصرفية للكيانات القانونية والحسابات الشخصية للمالكين المستفيدين. كما لوحظت حركة سريعة للأموال من خلال الأموال النقدية وكذلك التحويلات الواردة والصادرة للأنشطة التجارية التي تتم من خلال ميناء ثالث للشحن يشمل دولاً عالية المخاطر. ولم يتم تسجيل أي نفقات متعلقة بالعمل في حساب الشركة، مثل الرواتب أو مصاريف الأعمال الأخرى.

وتم تحديد نمط آخر مرتبط بنمط المعاملات السابق وهو استخدام أساليب غسل الأموال القائم على التجارة. وكانت غالبية المعاملات المشبوهة تتعلق ببضائع تم شراؤها أو بيعها. في الوقت نفسه، رفض الكيان القانوني المعني أو الفشل في تقديم أدلة ثبوتية مثل مستندات الشحن، وبوليصة الشحن، وشهادة المنشأ، وكتيب التسليم على ظهر السفينة، ومعلومات عن منشأ البضائع أو مصدر الأموال. وتضمنت أساليب غسل الأموال القائم على التجارة تلفيق الفواتير، وتقييم الشحنات بأقل من قيمتها الحقيقية، وتعيين وجهات متعددة بدون وجود أعمال أو غرض تجاري واضح، والاختلافات في وصف البضائع أو السلع في الفاتورة أو في البضائع الفعلية المشحونة، والتفاصيل المفقودة فيما يتعلق بالكمية والوحدات والتعبئة. هذا بالإضافة إلى اختلاق تاريخ شحن مختلف عن التاريخ المشار إليه في بوليصة الشحن. وبشكل عام، لوحظ أن وثائق الملف غير مكتملة، وتفاصيل المعاملات غامضة، والمستخدمين النهائيين غير معروفين.

14. إساءة استخدام الكيانات القانونية في التهرب من العقوبات

أشار التحليل إلى احتمال إساءة استخدام الكيانات القانونية كوسيلة يمكن من خلالها تمرير المعاملات المالية نيابة عن كيان خاضع للعقوبات أو طرف ثالث. وكانت معظم الكيانات القانونية المبلغ عنها لوحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات بشأن احتمال تهربها

من العقوبات هي شركات ذات مسؤولية محدودة تأسست في المناطق الحرة وأيضًا في البر الرئيسي، وتمارس عدة أنشطة، منها بشكل أساسي التجارة العامة في السلع والأصناف المختلفة، وكذلك شركات استشارية. وفي هذا السياق، تبين إنشاء كيانات قانونية مختلفة في دولة الإمارات وفي الدول الخاضعة للعقوبات لتسهيل حركة الأموال.

وكانت معظم هذه التقارير مرتبطة بالعقوبات المفروضة على إيران، تليها قائمة العقوبات الوطنية للدول والقائمة الوطنية لدولة الإمارات، بما في ذلك جماعة الحوثي. وأشار العديد من تقارير الحالات المشبوهة هذه إلى النية المحتملة لتشكيل كيان قانوني من خلال العديد من المستفيدين والمساهمين مع إشراك العديد من المفوضين بالتوقيع في عملية معقدة لإخفاء المستفيد الحقيقي النهائي. علاوة على ذلك، لوحظ أن الكيانات المنشأة حديثًا لم تكن هي فحسب موضوع أنشطة مشبوهة تم الإبلاغ بها، ولكن أيضًا الكيانات التي خضعت لتغييرات متعددة في المساهمين والمدراء والأنشطة التجارية. وبالنظر إلى الجنسيات والسلطات القضائية المعنية، يشير هذا التغيير في هيكل المُلكية إلى محاولة لإخفاء المعلومات عن المستفيد الحقيقي الذي يخضع لعقوبات أو مواطن من دولة خاضعة للعقوبات أو عالية المخاطر. في الوقت نفسه، فإن العديد من تقارير الأنشطة المشبوهة التي قدمها مسجلي الشركات المحليين في المناطق الحرة تم اعتبارهم المالكين المحتملين، حيث كان الكيان موضوع التقرير فردًا أخفق في الحصول على ترخيص تجاري بسبب فحص أمين السجلات وتحديده للفرد باعتباره مخالفًا محتملًا للعقوبات.

ونمط المعاملات الملاحظ بشكل شائع في هذا التصنيف هو الحركة السريعة للأموال بالإضافة إلى قيام مالك الحساب بتموية العمليات المالية من خلال حسابات مصرفية محلية مختلفة. هذا بالإضافة إلى تمرير الدفعات نحو الكيانات التي لها روابط بفرد أو دولة خاضعة للعقوبات. ولوحظ ذلك أيضًا باستخدام دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة في المعاملات بالإضافة إلى طرق دول الشرق الأقصى (كما هو موضح في تقرير للتحليل الاستراتيجي الصادرة من وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات حول أنماط التصنيف والمخططات في بلدان الشرق الأقصى). علاوة على ذلك، تم دمج هذا النمط أيضًا مع أساليب غسل الأموال القائم على التجارة، بما في ذلك المعاملات التجارية الوهمية وتحريف مستندات الشحن لإخفاء الوجهات أو المسارات الفعلية للسفن من أجل التحايل على العقوبات. وفي النهاية، من المحتمل استخدام الكيانات القانونية المحلية كواجهة أو ممر عبور نيابة عن فرد أو كيان خاضع للعقوبات.

وهناك ملاحظة أخرى تدل على إساءة استخدام الكيانات القانونية لأغراض التهرب من العقوبات عندما يتم إنشاء كيان قانوني كشركة واجهة لتوجيه المعاملات نيابة عن كيان خاضع للعقوبات. ويتم تمويه هذه الأموال على أنها مدفوعات مقابل معاملات تجارية وهمية. وتُستَخدم هذه الطريقة عادة عندما يكون الكيان القانوني موجودًا في كل من دولة الإمارات ودولة تخضع للعقوبات. وهكذا يمكن للكيان القانوني في دولة الإمارات تسهيل عملية إرسال الأموال أو تلقيها لصالح الكيان (المجموعة) الكائن في دولة تخضع للعقوبات. ويمكن في بعض الأحيان التحقق من الانتماء إلى الكيانات أو الدول الخاضعة للعقوبات من خلال البحث في المجال العام أو عن طريق تحقيق شامل يجريه الكيان القانوني والسلطات المعنية. وعندما يثار شك حول كيان معين، قد يكون هناك ميل أيضًا إلى أن يخضع الكيان القانوني لتغيير في هيكل المُلكية، أو تغيير في نموذج العمل، أو تغيير الاسم التجاري في محاولة لإخفاء أو تجنب تتبع النشاط غير المشروع إلى الجهة النهائية المسيطرة عليه.

مؤشرات المخاطر المحددة

في إطار نتيجة التحليل في هذا التقرير، أعدت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات قائمة بمؤشرات المخاطر المحتملة التي قد تكون ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، وذلك لأجل مساعدة الجهات المبلِّغة وأصحاب المصلحة في تحديد احتمال تورط الكيانات القانونية في أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن المناسب القول بأن مثل هذه المؤشرات يمكن أن تثير الشكوك وتؤدي إلى تحقيقات من شأنها أن تؤدي إلى تحديد مؤشرات أخرى. ومع

ذلك، لا يمكن استنتاج النشاط الإجرامي صراحةً بناءً على مؤشر واحد. علاوة على ذلك، ينبغي قراءة المؤشرات التالية جنبًا إلى جنب مع تلك المحددة سبقاً في تقرير وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات حول إساءة استخدام الكيانات القانونية في عام 2021 (مرفق في **الملحق**).

1- يمتلك الكيان القانوني هيكلًا غير اعتيادي وغير منطقي ومعقد، ويضم تعدد في المُلكية (خاصة عندما تكون كيانات خارجية أو أجنبية جزءًا من الملكية)، بالإضافة إلى صعوبات في تحديد المستفيدين الحقيقيين النهائيين.
2- يشير الكيان القانوني المسجل باسم مضلل إلى أنشطة مختلفة عن النشاط التجاري المرخص لممارسته.
3- يتم تسجيل الكيان القانوني تحت اسم مضلل يبدو أنه يقلد أسماء الشركات الأخرى المعترف بها، ولا سيما الشركات متعددة الجنسيات رفيعة المستوى.
4- الضلوع المحتمل لـ ' شركة صورية'، لا سيما شركة خارجية، تُسجَّل باسمها أصول متعددة وكيانات أخرى، مع الاشتباه في أن الغرض الأساسي هو إخفاء المستفيد الحقيقي أو إخفاء تحويلات الأموال في صورة تحويل لرأس المال من أجل تأسيس كيانات جديدة.
5- يتم إنشاء كيان قانوني كشركة واجهة (وجود نشاط تجاري فعلي؛ يستخدم لخلط الأموال المشروعة وغير المشروعة، وهو مستخدم أساسًا بشكل فعّال في الأعمال التجارية كثيفة الاستخدام للأموال النقدية).
6- المدير (المديرون) و/أو المساهم المسيطر (المساهمون المسيطرون) و/أو المستفيد الحقيقي (الملاك المستفيدون) أو أي من الأطراف المقابلة للكيان القانوني موضوع أخبار سلبية من مصدر إعلامي موثوق.
7- المدير (المديرون) و/أو المساهم المسيطر (المساهمون المسيطرون) و/أو المستفيد الحقيقي (الملاك المستفيدون) أو أي من الأطراف المقابلة للكيان القانوني لديهم صلة بدولة عالية المخاطر تعتبر تشكل خطرًا كبيرًا لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
8- المدير (المديرون) و/أو المساهم المسيطر (المساهمون المسيطرون) و/أو المستفيد الحقيقي (الملاك المستفيدون) للكيان القانوني مسجلون مقابل حسابات أشخاص اعتبارية أو ترتيبات قانونية أخرى، مما يشير إلى استخدام وكلاء محترفين.
9- يرتبط الكيان القانوني أو أي من الأشخاص المسيطرين عليه أو الشركات التابعة له بدولة عالية المخاطر أو خاضعة لعقوبات، سواء أكانت فردًا أو كيانًا.
10- يقوم الكيان القانوني بتغيير المساهمين بشكل متكرر أو غير ضروري، ويزيد رأس المال، ويغير اسمه التجاري دون سبب منطقي واضح.
11- الكيان القانوني المنخرط بشدة في حركة الأموال النقدية عبر الحدود، خاصةً إذا لم يكن الكيان القانوني مسجلًا كمقدم لخدمات الحوالات، يشير إلى أنشطة حوالات غير مشروعة محتملة.
12- المستندات المقدمة من كيان قانوني، كالعقود أو الفواتير أو أي مستندات تجارية، تحتوي على أوصاف غامضة أو مفقودة، ويبدو أنها مزيفة (بما في ذلك معلومات خاطئة أو مضللة)، أو تتضمن إعادة تقديم مستندات مرفوضة سابقًا، أو يتم تعديلها بشكل متكرر.
13- يتم استلام الودائع أو التحويلات في حساب كيان قانوني، يليها التحويل الفوري لمبالغ مماثلة إلى دولة أخرى، على ما يبدو للتمرير، مما يترك رصيدًا منخفضًا في الحساب.
14- قد يُشتبه في أن تداول الأموال بين حسابات كيانات قانونية متعددة أو بين أطراف 'غير مرتبطة' في مجالات عمل مختلفة هو 'شركة صورية' (لا يوجد نشاط تجاري فعلي؛ تم تأسيسها حصريًا لأغراض غسل الأموال).
15- لا يتوافق عدد وقيمة المعاملات في حساب الكيان القانوني مع نشاط الشركة وتاريخ المعاملات.

16- هيكل المعاملات لحساب الكيان القانوني متعدد الطبقات بشكل غير ضروري ومصمم لإخفاء المصدر الحقيقي للأموال، وخاصة المعاملات كبيرة الحجم التي تتحرك بسرعة.

17- الكيان القانوني الذي يحتفظ بحسابات بنكية متعددة دون داع، والتي يتم من خلالها إجراء معاملات متعددة لتداول نفس الأموال، يتضمن أيضًا حسابات شخصية باسم المساهمين أو المفوضين بالتوقيع أو الملاك المستفيدين النهائيين للكيان القانوني.

18- تقوم العديد من الكيانات القانونية ذات الصلة أو غير ذات الصلة بتحويل الأموال فيما بينها، والتي يشار إليها باسم مدفوعات ' الاقتراض ‘أو ’القروض‘.

19- إنشاء / تسجيل كيانات متعددة في مجال عمل أو نشاط متشابه أو مختلف يتم التحكم فيها أو تسجيلها جميعًا بشكل عام باسم نفس المساهم أو الشخص المفوض بالتوقيع أو المستفيد الحقيقي النهائي.

20- كيان قانوني يعلن عن العديد من المساهمين والمستفيدين، ويلاحظ أن جميعهم يمتلكون أقل من 25٪ من الأسهم، وأيضًا العديد من الأشخاص المسيطرين الآخرين مثل من لديهم توكيل رسمي والمفوضين بالتوقيع.

21- حساب كيان قانوني أظهر فترة طويلة من الخمول بعد التأسيس، تليها زيادة مفاجئة وغير مبررة في النشاط المالي.

22- كيان قانوني لا يصرح بأن أيًا من مديريه والمساهمين المسيطرين عليه و/أو الملاك المستفيدين منه هم أشخاص مكشوفون سياسيًا أو لديهم جمعيات عائلية أو مهنية مع أطراف مقابلة قد تكون مرتبطة بأشخاص مكشوفين سياسيًا.

23- كيان قانوني يُجري عددًا كبيرًا من المعاملات (خاصة التحويلات البرقية) مع كيانات قانونية دولية مدعومة بمستندات تجارية (قائمة على التجارة) دون مبرر تجاري أو مؤسسي كافٍ أو عندما يتبين أن المستندات المقدمة مشكوك فيها.

24- يرسل كيان قانوني و/أو يتلقى مبالغ متكررة من/إلى وسطاء مهنيين أجانب دون أي مبرر تجاري.

25- كيان قانوني يتلقى أموالًا كبيرة ثم يحول الأموال إلى الحساب الشخصي للكيان و/أو المدير المسيطر (المديرين المسيطرين) و/أو المساهم (المساهمين) و/أو المستفيد الحقيقي (الملاك المستفيدين) المعلن عنه (عنهم) أو أفراد العائلة.

أمثلة على حالات محددة

مثال الحالة رقم 1: إساءة استخدام الكيانات القانونية من خلال شبكة من ' الشركات الصورية'

تلقت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات عدة تقارير معاملات مشبوهة / تقارير أنشطة مشبوهة من مختلف الجهات المبلغة ضد **الشركة (أ)** (كيان يقع في منطقة حرة)، والتي تتاجر في النفط والغاز. علاوة على ذلك، تشير المعلومات الاستخبارية الواردة من وحدة المعلومات المالية النظيرة إلى تورط الكيان (الشركة "أ") المشتبه به في محاولة تجنب العقوبات المفروضة.

أثناء التحليل، تم الكشف عن أطراف مقابلة مختلفة، مثل الشركة "ب" (نفس اسم ومالك الشركة "أ"، ولكنها تقع في منطقة حرة مختلفة)، والشركة "ج" والشركة "د" والشركة "هـ". تبين أن الشركات "ج" و"د" و"هـ" تعمل في مجالات أعمال مختلفة، مثل التجارة العامة وتجار الجملة للسلع. كما أنها كانت موضوعًا للعديد من تقارير المعاملات المشبوهة التي تم رفعها جراء مخاوف مماثلة.

تعمل الشركة "أ" في صناعة عالية المخاطر (تجارة النفط والغاز) بدون عملية تأسيس رسمية للأعمال أو موقع ويب. يُظهر نشاط معاملات الشركة نمطًا دائريًا داخل حساباتها الخاصة وكذلك الكيانات الأخرى في المناطق الحرة (المشتبه في كونها شركات وهمية) والشركات الخارجية.

كشف مزيد من التحقيق أن الشركة "أ" لديها تعاملات مشبوهة مع موردين ذوي مخاطر عالية (الشركة "ص" والشركة "ع") يواجهون مزاعم تتعلق بانتهاكات للعقوبات وغسل الأموال. علاوة على ذلك، أظهر البحث في المجال العام أن بعض الأطراف المقابلة لها روابط تجارية مع بلدان عالية المخاطر.

يشير التحليل إلى أن الكيانات المحلية المذكورة أعلاه قد تعمل كشركات وهمية لإخفاء المستفيد الحقيقي من خلال نمط دائري للمعاملات والحركة السريعة للأموال. وبالتالي، تم إخطار سلطة إنفاذ القانون بالحالة ذات الصلة لمزيد من التحقيق.

مؤشرات المخاطر:

- يتاجر الكيان موضوع التقرير في مجال صناعة عالي المخاطر.
- يتعامل الكيان موضوع التقرير مع الأطراف المقابلة في مجالات عمل مختلفة.
- يتعامل الكيان موضوع التقرير مع أطراف مقابلة لها سجلات تقارير معاملات مشبوهة سابقة تثير مخاوف مماثلة.
- الكيان موضوع التقرير ليس له هيكل عمل رسمي وليس له وجود على الإنترنت (موقع ويب).
- لا يوجد سجل بضائع يتعلق بالأطراف المقابلة المعنية.
- يتجاوز حساب الشركة حجم مبيعاتها السنوي المعلن مع حركة سريعة للأموال.
- تبين وجود روابط متعددة مع أفراد أو بلدان خاضعة للعقوبات، بما في ذلك جنسية المستفيد الحقيقي للأطراف المقابلة.

مثال الحالة رقم 2: إساءة استخدام الكيانات القانونية في أنشطة احتيالية

الكيان موضوع التقرير **"أ"** هو 'مؤسسة فردية' جديدة مملوكة لمواطن أفريقي ومرخصة في عام 2022، تأسست في البر الرئيسي لدبي لممارسة أنشطة تجارية مثل 'أعمال الحفر والزخرفة والنجارة والأرضيات الخشبية والطلاء'. الكيان "ب" موضوع التقرير هو 'مؤسسة فردية' جديدة أخرى مملوكة أيضًا لمواطن أفريقي ومرخصة في البر الرئيسي لدبي في مجال 'البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات'. تبين أن كلتا المؤسستين كانتا موضوعًا لسبعة تقارير معاملات مشبوهة وكذلك معلومات استخباراتية (طلب للحصول على معلومات "RFI") من وحدة مالية نظيرة للاشتباه في 'الاحتيال' من جانب تجار دوليين مختلفين. أساء مالكو المؤسسات المذكورة، إلى جانب ستة كيانات قانونية محلية مماثلة أخرى متورطة كأطراف مقابلة، استخدام حسابات الكيانات القانونية (المحتفظ بها في المؤسسات المالية الإماراتية) لتلقي الأموال (عائدات الاحتيال الأجنبية المشتبه بها) وشاركوا أيضًا في تزوير التوقيعات، ووثائق رسمية متعددة، لانتحال شخصية مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى في دولة الإمارات في محاولة لخداع عملاء مقترحين (ضحايا) موجودين في بلدان أجنبية.

يزعم مرتكب (مرتكبو) هذا المخطط أنه ممثل لكيان حكومي كان يبحث عن بائعين دوليين للإمدادات الطبية مثل أقنعة الوجه والقفازات. عند اختيار بائع أجنبي، كان ينبغي دفع مبلغ للكيان المحلي (المزعوم) للتسجيل في نظام البائع المحلي، متبوعًا بمبالغ أخرى بموجب مبررات مزعومة مختلفة لاستكمال العقد التجاري والصفقة. تمكنت المؤسسات المذكورة من تحويل أكثر من 24 مليون درهم إماراتي من الخارج من خلال 36 حسابًا مصرفيًا لأشخاص وشركات في دولة الإمارات.

في نهاية المطاف، أصدرت وحدة المعلومات المالية أمر تجميد فرضه محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على جميع الأشخاص الطبيعيين والقانونيين / الاعتباريين المعنيين في هذا المخطط وأحالت القضية إلى سلطة إنفاذ القانون المعنية في دولة الإمارات.

مؤشرات المخاطر:

- يُظهر الكيان القانوني المُنشأ حديثًا من واقع نشاط الحساب (الحسابات) حجمًا كبيرًا من المعاملات التي لا تتطابق مع طبيعة أعماله.
- تتلقى المؤسسة المالية طلبات مختلفة 'لاستدعاء الأموال' المتعلقة بمعاملة العميل من البنوك المراسلة.
- لم يقدم العميل الأدلة المستندية ذات الصلة لإثبات المعاملات في الحساب.
- بيان العميل الموجود في ملف 'اعرف عميلك' مخصص للتعامل في دولة الإمارات فقط، بينما يُظهر الحساب العديد من الطلبات الواردة من الكيانات والأفراد في الخارج.
- السحب السريع للأموال المستلمة، وترك الحساب به ديون كبيرة.
- معدل دوران أعلى مما تم الإعلان عنه عند فتح الحساب.
- تفاصيل الطرف المقابل المذكورة في ملف 'اعرف عميلك' لا تتطابق مع المعاملات الفعلية في الحساب.
- الارتباط بطرف مقابل تم الإبلاغ عنه لوحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات بسبب نفس النمط.
- وردت مخاوف مماثلة من وحدة معلومات مالية نظيرة.

مثال الحالة رقم 3: احتمال إساءة استخدام الترتيبات القانونية والوكلاء في دولة الإمارات مع الاشتباه في احتيال أجنبي

تقدم عميل جديد (**"س"**) إلى مؤسسة مالية لإنشاء صندوق استئماني عائلي في دولة الإمارات. كان العميل مالكًا وشخصًا مخولًا لشركة خاصة تأسست حديثًا (محدودة) تتعامل في صناعة عالية المخاطر. تبين أن العميل "س" كان أحد أقارب الشخص "أ" وهو المستفيد الحقيقي الذي كان موضوع تغطية إعلامية سلبية (بما في ذلك من نتائج "ورلد تشيك") ولإجراءات قانونية في بلد آخر بسبب الاشتباه في الاحتيال (بما في ذلك الشراء أو البيع أو الإدارة للأموال العامة المنقولة وغير المنقولة عبر المنطقة). ووفقًا لقاعدة بيانات وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات، فقد تم الإبلاغ عن تقرير معاملات مشبوهة آخر من جانب مسؤول الصندوق ضد الشخص "ص"، والذي كان أيضًا أحد أقارب الشخص "أ". والشخص "ص" كان المدير والمستفيد الحقيقي لكيانات معينة في دولة أجنبية. بناءً على الإجراءات القانونية للدولة الأجنبية ضد العميل، أخطر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي المؤسسات المالية في دولة الإمارات لتجميد جميع الحسابات الخاضعة وفقًا لقرار النيابة العامة في إمارة أبوظبي. في النهاية، كان يُشتبه في أن العميلين ("س" و"ص") كانا يتصرفان باعتبارهما هيكل المساهمين للشركة الوكيلة التي تديرها عائلة الشخص "أ" لإدارة الشركة العائلية والعائدات الإجرامية المزعومة.

مؤشرات المخاطر:

- استخدام الوكلاء أو الصناديق الائتمانية أو أفراد الأسرة أو حسابات الطرف الثالث.
- صاحب أعلى حصص في الكيان هو الشخص موضوع التقرير أو أحد أقارب الشخص موضوع التقرير الذي حصل على تغطية إعلامية سلبية مرتبطة بالجرائم المزعومة أو المجرمين.
- يتعامل الكيان أو المستفيد الحقيقيفي نشاط أو صناعة عالية المخاطر.
- الأنماط المشبوهة المتعلقة بالتغييرات في هيكل الملكية.

مثال الحالة رقم 4: إساءة استخدام الكيان القانوني من خلال أجهزة نقاط البيع (POS)

تلقت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات عدة تقارير عن معاملات مشبوهة من كيان مبلّغ بشأن تيسير عملية الدفع للتجار باستخدام أجهزة نقاط البيع وأنظمة الدفع عبر الإنترنت. وأشارت تقارير الحالات المشبوهة إلى أن كيانات متعددة لديها أحجام مبيعات غير عادية باستخدام نقاط البيع. كما تلقت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات تقارير ذات صلة أثارتها كيانات مبلِّغة أخرى ضد الكيانات المعنية. وكانت جميع الكيانات المعنية مؤسسات فردية مسجلة في البر الرئيسي.

وفي معظم الكيانات القانونية الضالعة، تبين أن فردًا (الكيان 1 موضوع التقرير) كان حائزًا على توكيل رسمي من ستة كيانات تشترك في أنشطة تجارية مرخصة مماثلة (تجارة المواد الغذائية، ومعاهد التعليم والتدريب). وأثيرت تقارير معاملات مشبوهة حول أربعة كيانات ذات صلة (أطراف مقابلة) بنفس الشبهات: معدل دوران مرتفع مقترن بكمية عالية بشكل غير معقول من معاملات نقاط البيع والتحويلات، متبوعة بسحب فوري. وتضمنت جميع المعاملات الكيان 1 موضوع التقرير.

وفي نهاية المطاف، كان هناك شك في أن الفرد 1 موضوع التقرير كان يسهل تغطية الأموال من خلال استخدام شركات الواجهة، وذلك باستخدام معاملات نقاط البيع مع الحسابات المصرفية للشركات لإخفاء مصدر الأموال. ونتيجة لذلك، قامت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات بإخطار الشرطة المعنية بالحالة لمزيد من التحقيق.

مؤشرات المخاطر:

- قيمة عالية لمبيعات نقاط البيع للكيانات المنشأة حديثًا ذات المبيعات غير العادية والتي لا معنى لها من الناحية الاقتصادية.
- الكيانات المتعددة التي يسيطر عليها شخص واحد يحمل توكيلًا رسميًا كانت موضوعًا لتقارير معاملات مشبوهة مختلفة.
- يرفع مقدم خدمات الدفع تقارير متعددة حول الكيانات موضوع التقرير إلى وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات.
- أعلنت الكيانات موضوع التقرير قائمة مشتركة من الموردين في ملف "اعرف عميلك" الخاص بها، مما يعني وجود تواطؤ بين الجميع.

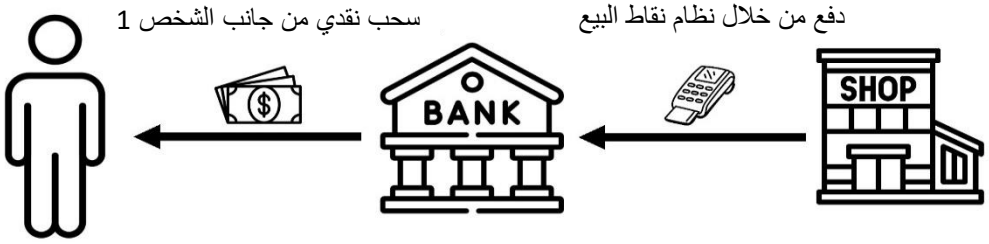

الرسم البياني 1 - توضيح مبَّسط لمثال الحالة رقم 4.

<u>مثال الحالة رقم 5:</u> ضلوع الأعمال والمهن غير المالية المحددة في إساءة استخدام الكيانات القانونية الإماراتية لنقل الأموال عبر الحدود

الكيان "س" موضوع التقرير أُدين في عام 2015 من قبل دولة أجنبية بإدارة مخططات احتيال تنطوي على اتصالات هاتفية غير مشروعة عن طريق شركة صورية. حققت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات في هذا الكيان بناءً على تقرير معاملات مشبوهة صادر عن مؤسسة مالية في عام 2021. أشار تقرير المعاملات المشبوهة إلى أن الكيان "س" تلقى مدفوعات احتيالية واردة من ستة أفراد ضالعين في الاحتيال بتحويل مسار المدفوعات في دولة أجنبية بالإضافة إلى تحويلات واردة من كيانات مختلفة في مجالات عمل مختلفة.

وفي حين أن الكيان موضوع التقرير لم يكن له سجل جنائي في دولة الإمارات ولم يكن كذلك الموضوع الرئيسي لكيانات أخرى مبلَّغة عن أنشطة مشبوهة، وجدت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات أن الكيان موضوع التقرير كان مالكًا (بنسبة 50٪) لشركة مدنية مسجلة في البر الرئيسي كمقدم لخدمات الأمن السيبراني، بالإضافة إلى شركة أخرى ذات مسؤولية محدودة (بنسبة ملكية 25٪) لخدمات تأجير السيارات. ولوحظ أن الملاك القانونيين المستفيدين الآخرين يحملون نفس جنسية الكيان "س" موضوع التقرير. كما أن هذا الكيان كان ضالعًا شكل كبير في معاملات التحويلات مع الطرف المقابل **(الكيان "ع" موضوع التقرير)** المرخص في إحدى المناطق الحرة بدولة الإمارات كشركة ذات مسؤولية محدودة لإجراء دراسات الجدوى وتقديم الاستشارات الإدارية. وكان المستفيد الحقيقي للكيان "ع" وحامل التوكيل الرسمي يحمل نفس جنسية الكيان "س".

تم الإبلاغ عن الكيان "ع" إلى وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات بسبب ممارسة أنشطة معاملات لا تتوافق مع ملف "اعرف عميلك" المعلن وحجم المبيعات السنوية. تم تمويل حسابات الكيان "ع" بشكل أساسي من التحويلات الدولية الواردة من أطراف مقابلة مختلفة في بلدان أجنبية. بعد ذلك، تم توجيه الأموال المستلمة عبر تحويلات الأموال المحلية عبر الإنترنت لصالح العديد من الأطراف المقابلة في بلدان أجنبية أخرى غير تلك التي تم منها تلقي التحويلات الواردة لأول مرة. وكان لدى معظم هؤلاء الأطراف المقابلة مجال عمل مختلف، مثل إعادة تدوير النفايات المعدنية والخردة. ذلك بالإضافة إلى أن الأطراف المقابلة المحلية لها مجال أعمال مختلف، مثل المتاجر الإلكترونية والمطاعم وتجارة الذهب والماس.

وفي نهاية المطاف، بدا أن الكيان موضوع التقرير كان مُيسِّرًا لتحركات الأموال عبر بلدان مختلفة باستخدام المؤسسات المالية الإماراتية وكذلك الآليات المؤسسية في مهمة استشارية مؤداها غسل عائدات الجرائم الأصلية الأجنبية (الاحتيالية) عبر التحويلات الدولية متعددة الطبقات والمعاملات المعقدة لإخفاء المستفيد الحقيقي النهائي. وكان هذا الاستنتاج بسبب الطبيعة الدائرية للمعاملات مع مختلف الأطراف المقابلة في الخارج، في حين أن الكيان "س" لم يقدم وثائق تتعلق بالمشروع الاستشاري.

ونتيجة لذلك، قامت دولة الإمارات بإخطار سلطة إنفاذ القانون المعنية بالحالة وأرسلت طلبات للحصول على معلومات إلى ثلاث وحدات معلومات مالية نظيرة بشكل أولي. وأوضحت المعلومات الواردة من وحدات المعلومات المالية النظيرة أن الكيانات موضوع التقرير الموجودة في دولة الإمارات كانت مرتبطة بتقارير أنشطة مشبوهة مقدمة ضد الأطراف المقابلة للكيانات المذكورة في الخارج وأن الكيانات الضالعة في هذه القضية ربما كانت مستفيدة من الجرائم المزعومة المبلغ عنها أو ضالعة في أنشطة البغال المالية "money mules".

<u>مؤشرات المخاطر:</u>

- نشاط المعاملات (الدائنة و/أو المدينة) لا يتسق مع العمل المزعوم أو العمل التجاري أو النشاط المتوقع للعميل، أو تفتقر المعاملات إلى نشاط تجاري أو غرض قانوني واضح.

- تجاوز معدل دوران الائتمان الفعلي في الحساب حجم المبيعات السنوي المعلن.
- يتم تمويل الحساب بشكل أساسي من كيانات أجنبية وتوجَّه الأموال لاحقًا إلى كيانات أجنبية أخرى.
- المستندات الداعمة المقدمة لا تبرر نشاط الحساب.
- الاختلافات في وصف البضائع أو السلع في الفاتورة أو البضائع الفعلية المشحونة.

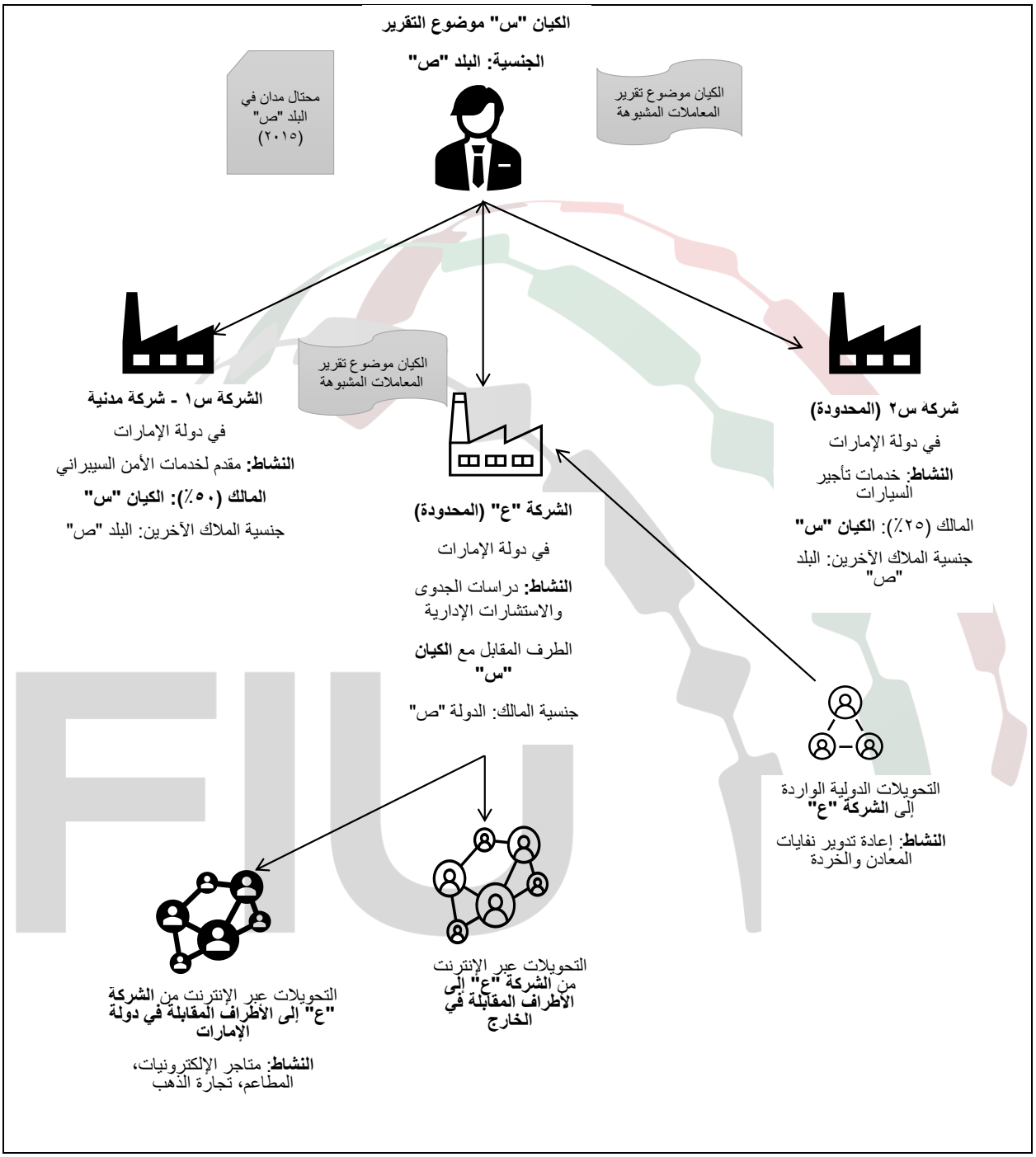

<u>الرسم البياني 2 -</u> ضلوع الأعمال والمهن غير المالية المحددة في إساءة استخدام الكيانات القانونية الإماراتية لنقل الأموال عبر الحدود

مثال الحالة رقم 6: إساءة استخدام الكيانات القانونية في تمويل انتشار التسلح والتحايل على العقوبات

الشركة "س" شركة خاصة تأسست في دولة الإمارات للتعامل في ترتيبات الاستثمار كوكيل أو صاحب عمل. وفقًا لملف "اعرف عميلك" للشركة، تبين أنها وسيط تنفيذي لعملاء مؤسسيين وأفراد في مجال المشتقات المتداولة في البورصة، والسلع الأساسية سريعة الاستهلاك، والعقود المستقبلية بالإضافة إلى الوساطة في بيع العقارات. كانت الشركة **"س"** مملوكة للشركة "ع" (المحدودة) الكائنة في **الدولة الأجنبية أ**، والتي كانت مملوكة في النهاية لثلاثة مواطنين أجانب. في الوقت نفسه، كان لدى الشركة **"س"** خمسة أشخاص مفوضين بالتوقيع من جنسيات أجنبية، بما في ذلك أحد المالكين الأجانب للشركة "ع". وتعرض الملاك الأجانب الثلاثة لغرامة مالية فرضتها السلطات التنظيمية الأجنبية لسوء إدارتهم ومعاييرهم التنظيمية بالإضافة إلى عدم كفاية تقييم المخاطر والحوكمة.

تم إبلاغ وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات بالشركة "س" بشأن مخاوف تتعلق بتمويل انتشار التسلحوتجنب العقوبات. هذا بالإضافة إلى التغطية السلبية في وسائل الإعلام حول الأطراف المقابلة للعميل وضخامة حجم وقيمة المعاملات، وعدم اتساقها مع الأنشطة المتوقعة للشركة (وفقًا لخصائص أعمالها).

وتبين لوحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات أن الشركة "س" كانت تمرر معاملات كبيرة الحجم إلى أطراف مقابلة مختلفة، بما في ذلك كيانات محلية مرخصة لممارسة مجال عمل مختلف تم الإبلاغ عنها أيضًا لوحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات لممارسة أنشطة مشبوهة. كانت أحدى هذه الأطراف المقابلة **الشركة "ص"**، وهي شركة محلية ذات مسؤولية محدودة مرخصة لتجارة البتروكيماويات ومنتجات الآلات. في الوقت نفسه، تبين من نتائج البحث في المصادر المفتوحة أنها لم تكن لديها موقع تجاري على الويب. وكان يُشتبه سابقًا في ضلوعها في شحن البضائع الأساسية مع احتمال انتهاك العقوبات الدولية. علاوة على ذلك، كان يشتبه في أنها تتاجر في سلع مصّدرة يحتمل أن تندرج ضمن قائمة السلع الخاضعة للمراقبة - الفئة 10، مثل البروبان والبيوتان، بالإضافة إلى مواد مثل ثنائي ميثيل ثاني كبريتيد، بيركلورو إيثيلين، وميثيل فينيل أسيتون. وتبين أن الشركة "ص" تتعامل مع **الشركة "ب"** (المحدودة) ومقرها في الخارج **الدولة الأجنبية "ب"**. ووفقًا للمعلومات السلبية التي تداولتها وسائل الإعلام، فإن الشركة "ب" تمتلك وتدير شركات وسفن شحن. ويُشتبه في اشتراك بعض هذه السفن في نقل النفط الخام والمنتجات البترولية الإيرانية.

علاوة على ذلك، لوحظ أن الفواتير بين الشركة المحلية "ص" والشركة الأجنبية "ب" صدرت باسم مشابه لاسم الشركة "ص" في الدولة الأجنبية "ب". كما لوحظ أيضًا أن الشركة "ب" مسجلة في دول مختلفة ومرتبطة بأطراف مقابلة تم الإبلاغ عنها في قضية "وثائق بنما".

وكان أحد الأطراف المقابلة الأخرى للشركة "س" هو **الشركة "ع"**، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في تجارة الجملة ومسجلة في البر الرئيسي لدولة الإمارات. كما تم الاشتباه في احتمالية خرق الشركة "ع" للعقوبات الدولية أثناء قيامها بأعمال تجارية مع طرفين مقابلين (ذوَيّ مسؤولية محدودة) مقرهما دولة الإمارات ودول أخرى، بما في ذلك إيران. وعلى هذا النحو، كان يُشتبه في أن هذه الشركات الإماراتية تعمل كشركات واجهة نيابة عن كيانات أو أفراد مقرهم إيران. على سبيل المثال، كان لأحد هذه الكيانات المحلية اسم مشابه لكيان كان مدرجًا في القائمة الأمريكية لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية للمواطنين المعينين بشكل خاص والأشخاص المحظورين.

في نهاية، بينما كان من الصعب تحديد أسباب قوية لضلوع الشركة "س" في أنشطة تمويل انتشار التسلح، ولم تكن هناك تفاصيل أخرى تم مشاركتها حول المستخدم النهائي وبلد المقصد لشحنات الشركة، بدت الشركة وكأنها واجهة أو وسيط. وكان الغرض المشتبه به لأنشطة الشركة هو إخفاء الوجهة النهائية للسلع ومعاملات المستفيد الحقيقيمن خلال مشاركة العملاء في ترتيبات معقدة ومشبوهة. وعليه، تم إحالة القضية إلى أمن الدولة.

مؤشرات المخاطر:

- ضلوع العميل أو المعاملة بشكل مشبوه في توريد أو بيع أو تسليم أو تصدير أو شراء سلع ذات استعمال مزدوج.
- يُشتبه في أن العميل يعمل لصالح فرد أو مجموعة أو كيان خاضع للعقوبات أو يتصرف نيابة عنه أو يخضع لسيطرته.
- المعاملات غير متوافقة مع النشاط العادي للحساب.
- المعاملات أو التحويلات غير متسقة مع ملف التعريف بالعميل الوارد من أطراف ثالثة.
- يظهر الحساب سرعة عالية في حركة الأموال.
- الاشتباه في وجود أنشطة حوالات غير مسجلة.
- عدم وجود وثائق مناسبة لدعم المعاملات.
- تقارير وسائل الإعلام أو الأخبار السلبية التي تفيد بأن صاحب الحساب مرتبط بجرائم مزعومة أو على صلة بمجرمين.

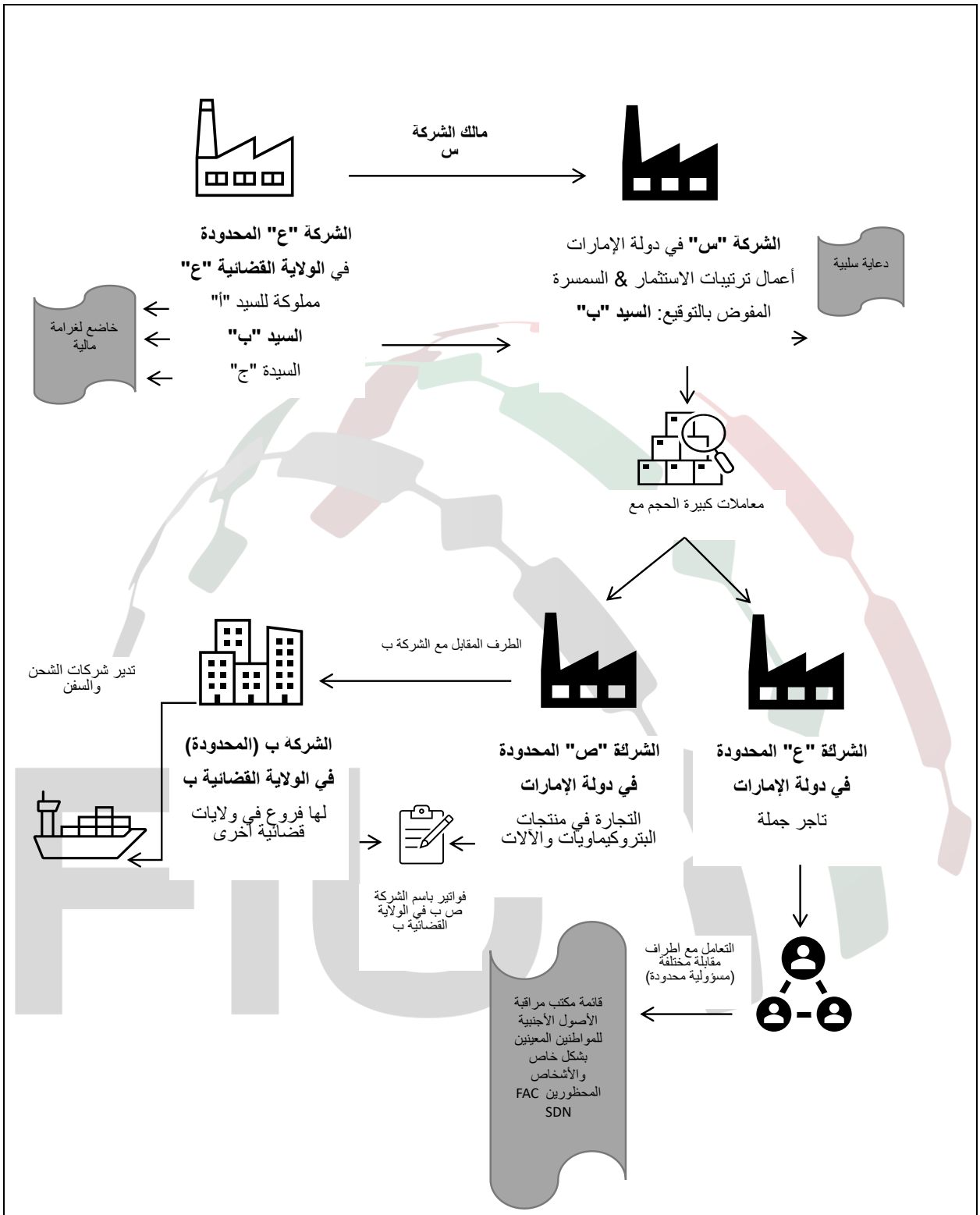

الرسم البياني 3 - احتمال إساءة استخدام الكيانات القانونية في تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل والتحايل على العقوبات

الخاتمة

حدد هذا التقرير أنماطًا مختلفة تتعلق بإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في أنشطة غير مشروعة، ووضع قائمة بمؤشرات المخاطر التي يجب أخذها في الاعتبار جنبًا إلى جنب مع تلك التي تم تحديدها سابقًا في عام 2021. وينبغي للكيانات المبلغة ومسجلي الشركات تحديث مؤشرات المخاطر وأنظمة المراقبة لديهم وفقًا لذلك.

وأكد هذا التقرير أن الكيانات القانونية يُساء استخدامها بمحض إرادتها أو رغمًا عنها في خلط الأموال غير المشروعة مع الأعمال التجارية المشروعة أو في نقل الأموال من دولة إلى أخرى، وذلك كله في محاولة لإخفاء مصدر الأموال غير المشروعة والملكية الفعلية من أجل الحيلولة دون استطاعة هيئات إنفاذ القانون من تتبعها. فسهولة مرور الأموال وتنوع المعاملات المالية والتجارية المتاحة هي وسائل مثالية لمرحلة تمويه عملية غسل الأموال.

علاوة على ذلك، أشار هذا التقرير إلى أن إساءة استخدام الكيانات القانونية لا تشمل النظام المالي فحسب، بل تشمل أيضًا نظام التجارة والأعمال والمهن غير المالية المحددة، سواء في مرحلتي تمويه عمليات غسل الأموال والدمج، أو التحايل على العقوبات، أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت نفسه، سُجلت بعض الملاحظات بشأن احتمال تورط كيانات قانونية في الاتجار بالمخدرات. ومع ذلك، سيتم النظر في هذه الملاحظات بدقة في تقرير التحليل الاستراتيجي التالي حول "الاتجار بالمخدرات: الاتجاهات والأنماط" المزمع صدوره في الربع الثالث من عام 2023.

وفيما يتعلق بالجهات المبلِّغة لوحظ أن بعض تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة لم تشر بوضوح إلى الاشتباه وسبب الإبلاغ، بينما قدمت فقط قائمة بالمعاملات. في حالات أخرى، لم تقم بعض الجهات المبلغة بتضمين أي توضيح في حقل وصف القضية المخصص في نظام الإبلاغ (goAML) أو تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة التي أعدتها. علاوة على ذلك، فإن مبالغ وأعداد المعاملات التي تم تحميلها في النظام لم تتطابق مع المعاملات الواردة في التقرير المشبوه. بالاضافة الى أنه تم الإبلاغ عن عدد قليل من الأنشطة المشبوهة بموجب تقارير المعاملات المشبوهة بينما كان ينبغي الإبلاغ عنها بموجب تقارير الأنشطة المشبوهة والعكس صحيح. ونحث الكيانات المبلغة تحسين جودة تقاريرها حول الأنشطة والمعاملات المشبوهة. وينبغي أن يتضمن التقرير الى توضيح ما إذا كان موضوع التقرير كيانًا أم فردًا وكذلك سبب الإبلاغ والاشتباه.

أخيرًا، لوحظ أيضًا أن بعض الجهات المبلِّغة اعتبرت الشخص الاعتباري المسجل / المساهم هو المستفيد الحقيقي النهائي. وعليه، ينبغي للجهات المبلِّغة أن تتأكد، من خلال برامجها التدريبية، من دراية مسؤولي الامتثال بالفرق بين المساهم القانوني والمستفيد الحقيقي النهائي. وفي جميع الحالات، يتعين على الجهات المبلِّغة أن تشير إلى العملية التي تم القيام بها في تعقب المستفيد الحقيقي وكذلك الأسباب أو التحديات التي واجهتها في تحديد المستفيد الحقيقي وملاحظة هيكل معقد.

الملحق 1 - مؤشرات المخاطر التي تم وضعها في التقرير السابق حول إساءة استخدام الكيانات القانونية في غسل الأموال / تمويل الإرهاب (التقرير الأول بتاريخ 2021)

1- المعاملات التي تبدو أكثر تعقيدًا من خلال استخدام مصطلحات مبهرة ولكن لا معنى لها.

2- تداول الأموال بين حسابات الكيانات المرتبطة أو ذات الصلة باستخدام أنواع مختلفة من الأدوات (الشيكات والتحويلات الإلكترونية وما إلى ذلك).

3- حجم كبير من المعاملات النقدية التي يجريها خصيصًا أفراد متعددون من خلال فروع مختلفة للمؤسسة المالية.

4- هيكل المعاملات يبدو متعدد الطبقات بشكل غير ضروري ومصمم لإخفاء المصدر الحقيقي للأموال.

5- تعاون أطراف متعددة في معاملة واحدة.

6- كيانات متعددة تقوم بتحويل أموال إلى مستفيد واحد أو متكرر (كيان أيضًا) ولاحقاً يتم تحويل الأموال منه إلى كيان في الخارج.

7- تردد الكيان القانوني عن تقديم معلومات جوهرية حول طبيعة العمل والغرض منه، ونشاط الحساب المتوقع والمعلومات الأخرى ذات الصلة في تاريخ فتح الحساب و/أو طوال علاقة العمل.

8- لا يتمتع الكيان القانوني بحضور كافٍ أو أن مجرد التواجد يضفي الغموض، أي التواجد عبر الإنترنت من خلال مواقع الويب الغامضة.

9- كيان قانوني لديه مستفيد حقيقي نهائي أو شركاء لهم تعاملات معروفة مع أطراف مقابلة يقيمون في بلدان عالية المخاطر أو تخضع للعقوبات.

10- يرتبط الكيان القانوني أو المستفيد الحقيقي الخاص به بتقارير إعلامية سلبية.

11- امتلاك الكيان القانوني هيكلًا غريبًا غير اعتيادي ومعقد، مثل مشاركة محتملة في شركات وهمية، أو شركة أم أو شركة تابعة لشركة خارجية.

12- استخدام الكيان القانوني وسيطًا أو طرفًا ثالثًا على نطاق واسع بدون مبرر واضح تقديم مستندات داعمة غير كافية عند الطلب للحفاظ على المصدر وإثبات شرعية المعاملات.

13- إنشاء كيان قانوني حديث ومشاركته بشكل فوري في حجم كبير من المعاملات والأنشطة التجارية.